هارت نرس ليمتد
محاسبون قانونيون معتمدون

فيجن للإستشارات المحدودة

مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن(YEITI)

التقرير الأول حول المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و٢٠٠٧

صنعاء

أغسطس ٢٠١٠

تم إعداد هذا التقرير وكافة الملاحق الخاصة به ليتم استخدامه من قبل المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن وأعضاء فريق العمل ذوي العلاقة للأغراض المتعلقة بتلك المبادرة. وليس لغرض الاعتماد عليه من قبل أطراف أخرى.

جدول المحتويات

١. المقدمة ٤
٢. الملخص التنفيذي ٦
٣. لمحة موجزة عن القطاع الإستخراجي في اليمن ١١
٤. المنهجية في إنجاز المهمة والأعمال المنجزة ١٧
٥. ملخص تجميعي بالتدفقات ٢١
٦. النفط الخام المحول إلى الحكومة اليمنية لغرض التصدير ٢٤
٧. النفط الخام المحول إلى مصافي الحكومة اليمنية ٢٦
٨. التدفقات المالية للحكومة اليمنية ٢٩
٩. المعوقات والتوصيات ٣٩
١٠. الملاحق ٤٢

هارت نرس ليمتد
محاسبون قانونيون معتمدون

اولد كوتش هاوس ،
الطريق الجنوبي،
ثايم ، أوكسفوردشاير ،
OX٩ ٢ED ، المملكة المتحدة

فيجن للإستشارات المحدودة

شارع بيروت
جوار السفارة المغربية
صندوق بريد: ١٥٢٠٨- مكتب بريد الصافية
صنعاء- الجمهورية اليمنية

كافة أعضاء فريق العمل ذوي العلاقة
لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن

السكرتارية التنفيذية لمجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن
الدور الأول
مبني وزارة النفط والمعادن
شارع الزبيري
صنعاء – الجمهورية اليمنية

١٦ أغسطس ٢٠١٠

قامت سكرتارية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن بتعيين شركتي هارت نرس ليمتد و فيجن للإستشارات المحدودة للقيام بالمطابقة الأولى الخاصة بمبادرة الشفافية في اليمن للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وإعداد تقرير حول هذه المطابقة ("المهمة").

تم تنفيذ المهمة وفقاً للمعيار الدولي الخاص بمهام ذات الصلة المطبق على إجراءات التعاقدات المتفق عليها. وقد كانت الإجراءات المنفذة هي تلك الواردة في" الشروط المرجعية المرفقة في هذا التقرير، إلا في الحالات التي ينص فيها على خلاف ذلك في هذا التقرير بما في ذلك ملحقاته.

يشمل هذا التقرير كافة النتائج التي توصلنا إليها بما في ذلك الملاحق. وبما أن الإجراءات لاتمثل مهمة تدقيق أو مراجعة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية أو المعايير الدولية لمهام للمراجعة المستقلة، فإننا لا نعطي أي تأكيدات أو رأي تدقيق أو مراجعة مستقل على العمليات الخاصة بالتدفقات إلا في ظل التصريحات الواردة في هذا التقرير. هذا، وفي حال قمنا بتنفيذ إجراءات إضافية، كان من المحتمل ملاحظة أمور أخرى والتي كان سيتم إبلاغكم بها.

يهدف تقريرنا هذا إلى إيضاح كافة الأمور الواردة في الشروط المرجعية للأعضاء في المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية، كما لا ينبغي استخدام هذا التقرير من قبل أي طرف آخر أو أن يستخدم لأي هدف آخر.

بالإضافة إلى ما جاء أعلاه، فإن هذا التقرير يتعلق فقط بالموضوع الوارد هنا على وجه التحديد ولا يتطرق لأي بيانات مالية لأي منشأة.

هارت نرس ليمتد
محاسبون قانونيون معتمدون

فيجن للاستشارات المحدودة

١. المقدمة

إن هذا التقرير هو التقرير النهائي بموجب المطابقة الأولى الخاصة بالمبادرة اليمنية حول الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وقد تم إعداد هذا التقرير حتى يتم إستخدامه من قبل المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن وأعضاء فريق العمل ذوي العلاقة للأغراض المتعلقة بهذه المبادرة وليس لغرض الاعتماد عليه من قبل أي أطراف أخرى.

ويشمل هذا التقرير على ملاحق تابعة له، وأجزاء متصلة به بشكل منفصل.

١.١ الهدف

إن الهدف من هذه المهمة هو ضمان الشفافية والمصداقية في مدفوعات ومقبوضات قطاع الصناعات الإستخراجية في اليمن. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتطلب هذه المهمة تحليل ومطابقة بيانات المدفوعات والمقبوضات التي أفصحت بها الجهات المشاركة في هذه المبادرة للسنوات المالية ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في قطاع الإنتاج النفطي.

١.٢ نطاق العمل

تطلبت المهمة من شركتي هارت نرس لمتد وفيجن للإستشارات ("الاستشاريون") القيام بالعمل المنصوص عليه في الشروط المرجعية للمهمة.

أجريت المطابقة على أساس المحاسبة النقدية، مع الأخذ في الاعتبار كل من التدفقات النقدية والعينية.

والجدير بالذكر أنه في حالة تم حذف بعض المدفوعات أو المقبوضات ذات الأهمية النسبية في نماذج الإفصاح المستلمة من قبل جهات الإفصاح، فإن نطاق عملنا في هذه المهمة لن يكون كافياً للكشف عنها. وبذلك لن تكون أي من هذه المدفوعات و المقبوضات المحذوفة مدرجة في تقريرنا.

لقد اعتمدنا في تنفيذ هذه المهمة على المعلومات والإيضاحات التي تم الحصول عليها من الجهات المشاركة في هذه المبادرة.

هذا وقد تم إعداد التقرير باللغتين الإنجليزية والعربية. وفي حال وجود أي اختلافات أو تناقضات بين النسخة الانجليزية والنسخة العربية، فستسود النسخة الانجليزية في ذلك.

يتضمن تقريرنا هذا كافة المعلومات المستلمة حتى تاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٠، وهو الموعد النهائي الذي حدده المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن بعد مراجعة المسودة الأولية لتقريرنا من جانب أعضاء المجلس وجهات ذوي العلاقة في المبادرة اليمنية حول الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية. وبذلك فإن أي معلومات تم إستلامها بعد هذا التاريخ لم يتم إدراجها في هذا التقرير.

١.٣ هيكل التقرير

يحتوي التقرير على:

أ. الملخص التنفيذي

ب. لمحة موجزة عن القطاع الإستخراجي في اليمن

ج. منهجيتنا في القيام بالمهمة

د. ملخص تجميعي بكافة التدفقات (المدفوعات والمقبوضات المالية والعينية) المفصح عنها

ه. تحديد الإختلافات التي لم تحسم، إضافة إلى توضيح نوع المدفوعات/المقبوضات المسببة لتلك الإختلافات وصلتها بجهات الإفصاح المشاركة

و. ملخص بأهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء أداءنا للمهمة إضافة إلى التوصيات المتعلقة بإدخال تحسينات على عملية الشفافية وعملية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية.

كما يقدم التقرير التفاصيل الكاملة للإختلافات الأولية والتسويات التي أجريت والاختلافات التي لم تحسم، وتحليلها حسب نوع التدفق المالي/ العيني، وغيرها من المعلومات المساندة.

١.٤ شكر وتقدير

نود أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير للسيد للدكتور محمد صالح مقبل، رئيس المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية/ على وجه الخصوص، لما قام به من دور مهم في مساعدتنا في الحصول على الردود من الجهات الحكومية في الوقت المناسب. كما نتوجه بالشكر لفريق سكرتارية المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن/ ونخص بالذكر السيد محمد النجار والسيد هاني عقبة، وذلك لدعمهم ومساندتهم لنا بتنظيم لقاءات مع كبار المسؤولين في الحكومة اليمنية ومنظماتها ووكالاتها المختلفة، وكذلك شركات النفط، ولإرسالهم وتلقيهم خطابات تأكيد رسمية من وإلى هذه الأطراف.

٢. الملخص التنفيذي

يبين هذا الملخص التنفيذي أهم نتائج عملية المطابقة الأولى للمقبوضات التي أفصحت عنها الحكومة اليمنية من شركات النفط الإستخراجية المدرجة والمشاركة ضمن هذه المبادرة للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ مع المدفوعات إلى الحكومة اليمنية التي أفصحت عنها هذه الشركات.

٢.١ ملخص بالتدفقات المالية والعينية

بعد استكمال عملية المطابقة، كانت التدفقات المالية والعينية المدفوعه إلى الحكومة اليمنية, كما أفصحت عنها الحكومة اليمنية والشركات, على النحو التالي:

السنة	الجهات الحكومية مليون دولار	الشركات مليون دولار	صافي الاختلافات التي لم تحسم مليون دولار
٢٠٠٥	٤,٧٤٨,٣	٤,٦٠٩,٣	١٣٩,٠
٢٠٠٦	٥,٧٦٦,٨	٥,٨٤٢,٤	(٧٥,٦)
٢٠٠٧	٥,٤٢٢,٩	٥,٤٨١,٠	(٥٨,١)
الإجمالي	**١٥,٩٣٨,٠**	**١٥,٩٣٢,٧**	**٥,٣**

تستلم الحكومة اليمنية التدفقات المالية والعينية من قطاعات النفط الإستخراجية من حيث:

- النفط الخام المحول عينياً من الشركات إلى الحكومة اليمنية لغرض التصدير
- النفط الخام المحول عينياً من الشركات إلى مصافي الحكومة اليمنية
- المدفوعات المالية من الشركات مباشرة إلى الحكومة اليمنية

٢.٢ التدفقات العينية

تشمل التدفقات العينية على (أ) النفط الخام المصدر من قبل الحكومة اليمنية ، (ب) النفط الخام المحول عينياً إلى مصافي الحكومة اليمنية. ويبين الرسم البياني التالي إجمالي القيم المالية السنوية للتدفقات العينية المحولى إلى الحكومة اليمنية:

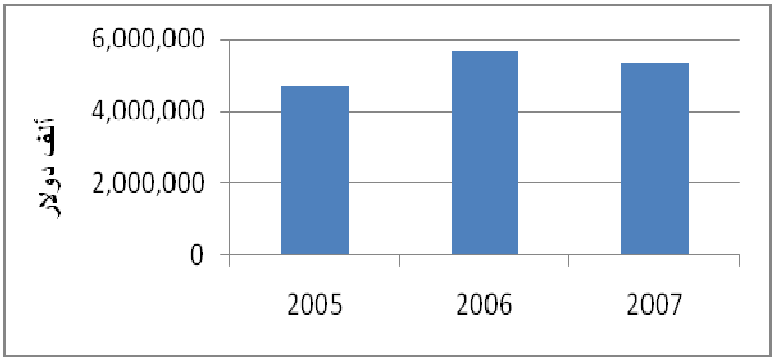

بالنسبة إلى النفط الخام المحول إلى الحكومة اليمنية لغرض التصدير، لم تكن هناك أي اختلافات لم تحسم.

ولكن ظهرت اختلافات لم تحسم بعد متعلقة بكميات النفط الخام المحول إلى كل من مصفاتي عدن و مأرب وذلك للأسباب التالية:

١. لم تفصح مصفاة مأرب عن كميات النفط الخام المحول إليها.

٢. تم الإفصاح عن كميات النفط الخام المحول إلى مصفاة مأرب من قطاع ١٨، من قبل دائرة تسويق النفط الخام بالشكل الذي يعكس صافي النفط الخام بعد إستقطاع المشتقات النفطية المحولة من مصافي مأرب إلى مشغل القطاع، حيث أن التدفقات الخاصة بالمشتقات النفطية تعتبر خارج نطاق العمل في مهمة المطابقة هذه.

٣. وفي عام ٢٠٠٦، تم الإفصاح عن تحويل ٥٠٠,٠٠٠ برميل من النفط الخام إلى مصافي عدن من قبل الشركة المشغلة لميناء التصدير إلا أنه يبدو أن هذه الشحنة لم تستلم من قبل مصافي عدن. ولم تتمكن المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز من حسم هذا الاختلاف. في الحين الذي لم نكن قادرين على الاتصال مباشرة بمصافي عدن لمتابعة هذه المسألة.

وكانت القيمة المالية لصافي الاختلافات التي لم تحسم بعد في التدفقات العينية على النحو التالي:

السنة	القيمة التقديرية للخلافات مليون دولار أمريكي
٢٠٠٥	١٣٩.٩
٢٠٠٦	(٧٥.٩)
٢٠٠٧	(٥٧.٥)

وتعتبر هذه الاختلافات جوهرية وذات أهمية نسبية.

٢.٣ التدفقات المالية المدفوعة من الشركات

ويعرض الرسم البياني التالي إجمالي التدفقات المالية المدفوعة إلى الحكومة اليمنية (بإستثناء التدفقات العينية) للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧:

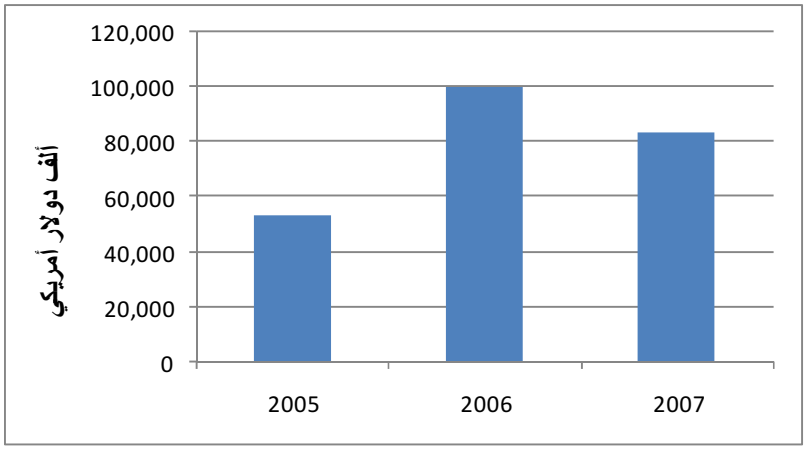

نشأت اختلافات جوهرية في التدفقات المالية نتيجة لما يلي:

١. مدفوعات منح الإنتاج: نشأت اختلافات بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في كل من عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ نتيجة نقص في البيانات المفصح عنها من قبل إدارة الحسابات النفطية في وزارة النفط والمعادن. ولازلنا بإنتظار نماذج إفصاح توضيحية من قبل وزارة المالية لتسوية هذه الاختلافات.

٢. ضرائب اتفاقيات المشاركة في الإنتاج : نشأت اختلافات بمبلغ ٢٨٨,٩٣٣ دولار أمريكي, ويرجع السبب في هذا الإختلاف إلى نماذج الإفصاح الخاصة بالشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية YICOM والتي تم إستكمالها بناءاً على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي. وفي هذا الصدد، فقد قمنا بإبلاغ الشركة عن هذا الخطاء، ولكننا لم نتلقى أي رد.

٢.٤ الأهمية النسبية للاختلافات

قرر المجلس اليمني للشفافية فيما يخص الأهمية النسبية للإختلافات الناتجة من عملية المطابقة، أنه إذا كان إجمالي التدفقات المفصح عنها من قبل الحكومة اليمنية تختلف بنسبة ٥٪ أو أكثر عن إجمالي التدفقات المفصح عنها من قبل الشركات، لأي فئة من فئات التدفقات، تكون هذه الإختلافات جوهرية و ذات أهمية نسبية.

بعد الانتهاء من أعمال المطابقة، لا تزال هناك ثلاثة اختلافات جوهرية تجاوزت تعريف الأهمية النسبية وهي:

١. كميات النفط الخام المحول إلى مصافي مأرب والتي أفصحت عنها الحكومة اليمنية، لعام ٢٠٠٥ تختلف بنحو ٩٪ عن الكميات المفصح عنها من قبل الشركات. ويرجع ذلك أساساً لشركة صافر التي لم تتمكن من تقديم تقرير حول كميات النفط الخام المحول إلى مصافي مأرب من قطاع ١٨ للفترة الممتدة من يناير ٢٠٠٥ حتى أكتوبر ٢٠٠٥، وزعم أن شركة هنت كانت هي المشغلة للقطاع خلال تلك الفترة وهي حالياً خارج البلد.

٢. مدفوعات منح الإنتاج المستلمة والتي أفصحت عنها الحكومة اليمنية للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ تختلف بنسبة ٤٠٪ و ١٠٠٪ ، على التوالي، عن المدفوعات المفصح عنها من قبل الشركات. ويعزى ذلك أساساً إلى نقص في البيانات المفصح عنها من إدارة الحسابات النفطية في وزارة النفط والمعادن. ومع ذلك، يمكن حسم هذه الاختلافات من خلال البيانات المنتظر تقديمها من وزارة المالية.

٣. مدفوعات ضرائب اتفاقية المشاركة في الإنتاج، المستلمة من قبل الحكومة اليمنية والتي أفصحت عنها، للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ تختلف بنسبة ١١٪ ، ٩٪ و ١١٪ ، على التوالي، عن المدفوعات المفصح عنها من قبل الشركات. ويعود السبب في هذا الاختلاف الجوهري إلى الخطأ في التصنيف للأرقام من الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية من سنة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، تم الإفصاح عن مدفوعات ضرائب اتفاقية المشاركة في الإنتاج، المستلمة، الخاصة بالربع الرابع لعام ٢٠٠٥ في الربع الأول من عام ٢٠٠٦ وهكذا.

٢.٥ إكتمال البيانات ودقتها

إستناداً إلى قائمة الجهات التي حددها المجلس والمدرجة ضمن عملية المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية (جهات الإفصاح)، نؤكد أن كافة الجهات قد شاركت في المطابقة.

ولكن توجد هناك جهة واحدة لم تقوم بالإفصاح عن بياناتها على النحو الذي يتفق مع نماذج الإفصاح التي أعتمدها المجلس فضلاً عن أنها ناقصة.

وتفيد الإجراءات التي قمنا بها لإنجاز هذه المهمة، على النحو المبين في هذا التقرير أن نماذج الإفصاح المقدمة لنا مبدئياً تحتوي على العديد من الاختلافات والأخطاء، وقد عملنا مع كل من الشركات والجهات الحكومية لمطابقة هذه الاختلافات. وكان السبب في حدوث هذه الاختلافات ما يلي:

١. عدم الاهتمام الكافي بإستكمال البيانات في نماذج الإفصاح ، وخاصة من إدارة الحسابات النفطية في وزارة النفط والمعادن

٢. عدم الفهم الكافي لمتطلبات نماذج الإفصاح، من الجهات الحكومية، وخاصة من إدارة تسويق النفط الخام بالمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز وكذلك الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية

٣. قامت بعض الشركات المفصحة بإستخدام أساس الاستحقاق عند إستكمال البيانات في نماذج الإفصاح الخاصة بدلاً من إستخدام الأساس النقدي على النحو المحدد لهذه المطابقة.

٢.٦ كيفية المطابقة بين الإختلافات و تسويتها

بعد أن يتم الكشف عن وجود تناقضات أو إختلافات في نماذج الإفصاح من قبل الجهات الحكومية والشركات، قمنا بما يلي:

١. تم الاتصال بالجهات الحكومية وزيارتها، لغرض التحقيق في أسباب الاختلافات وطلب تعديل وإستكمال أية معلومات ناقصة.

٢. لم يتم عمل أي تعديل أو إضافه على أي من نماذج الإفصاح إلا بعد طلب الوثائق والمستندات المؤيدة لذلك التعديل. ومع ذلك، لم نكن قادرين على الحصول على وثائق مؤيدة فيما يتعلق بالتالي:

- المدفوعات الخاصة بالاسترداد؛
- المدفوعات الخاصة بتعديل في الأسعار؛ وكذلك
- المدفوعات الخاصة بمنح الإنتاج.

٣. أما بالنسبة للاختلافات في التدفقات المالية الاخرى، فقد حصلنا على وثائق مؤيدة من كل من الجهات الحكومية والشركات ذات الصلة بتلك الإختلافات. وفي معظم الحالات وجدنا أن السبب في وجود الاختلافات يعود إلى إتباع الشركات لأساس الإستحقاق في إستكمال النماذج عوضاً عن الأساس النقدي.

٤. فيما يخص الإختلافات الخاصة بكميات النفط الخام ،سواءاً المصدر أو المحول إلى الصافي، فقد حصلنا على وثائق الشحن وفواتير المبيعات لتسوية تلك الاختلافات.

٣. لمحة موجزة عن القطاع الإستخراجي في اليمن

المصدر: وزارة النفط والمعادن (٢٠٠٨)

٣.١ النفط

بلغ إجمالي إنتاج النفط في اليمن خلال الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ ما يقارب ٠,٣– ٠,٤ مليون برميل يومياً من ١٢ قطاع نفطي منتج. ويتم التعاقد مع الشركات النفطية في عمليات الإستكشاف والإنتاج النفطي بموجب اتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

وكما هو موضح في الرسم البياني التالي، أخذ إجمالي إنتاج النفط الخام في الانخفاض على المدى الطويل، على الرغم من وجود إستثناءات طفيفة في كل من عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٦.

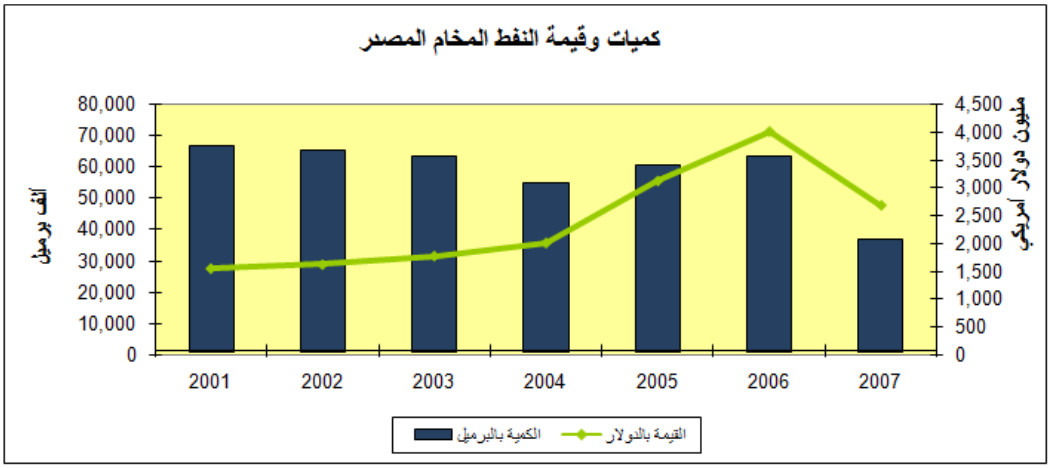

وقد إستفادت اليمن من إرتفاع أسعار النفط العالمية. ونتيجة لذلك, كان عام ٢٠٠٦ عام الذروة التاريخية لمقبوضات الحكومة اليمنية من صادرات النفط الخام.

توجد ثلاثة موانئ لتصدير النفط الخام في اليمن. وتوضح الرسوم البيانية التخطيطية التالية تدفقات النفط الخام الفعلية في كل محطة تصدير في:

٣.١.١ محطة بئر علي

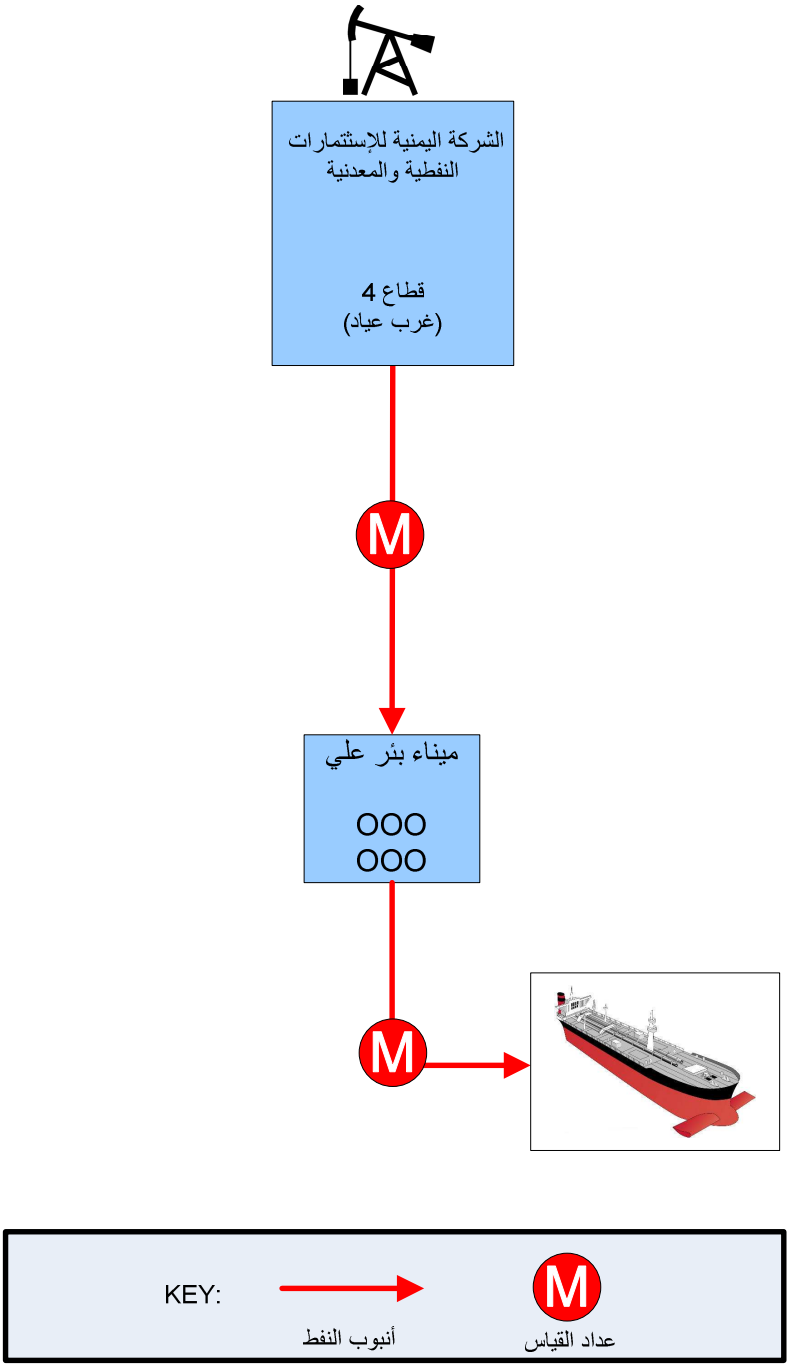

٣.١.٢ محطة رأس عيسى – مأرب (صافر)

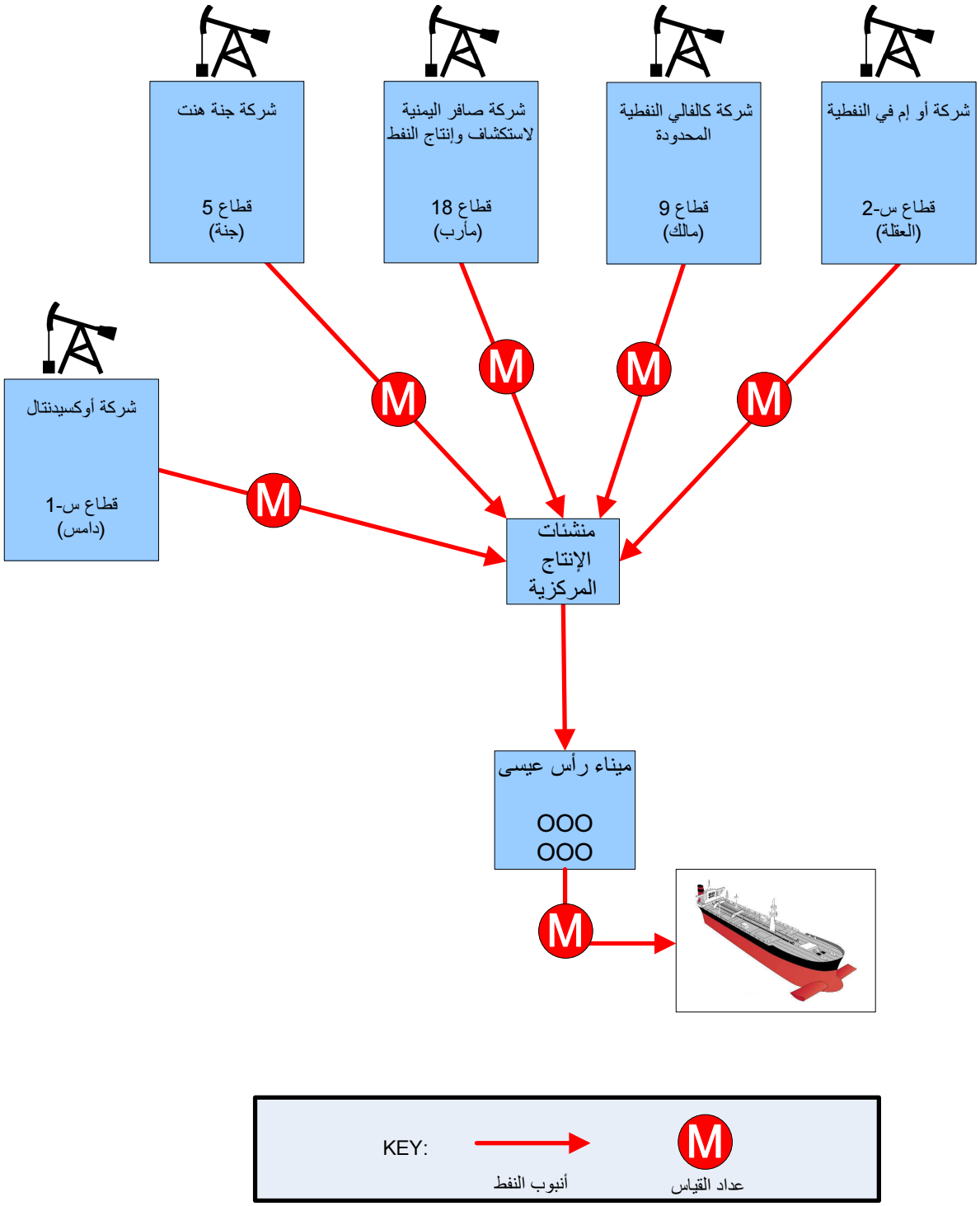

٣.١.٣ محطة الشحر (كنيديان نكسن)

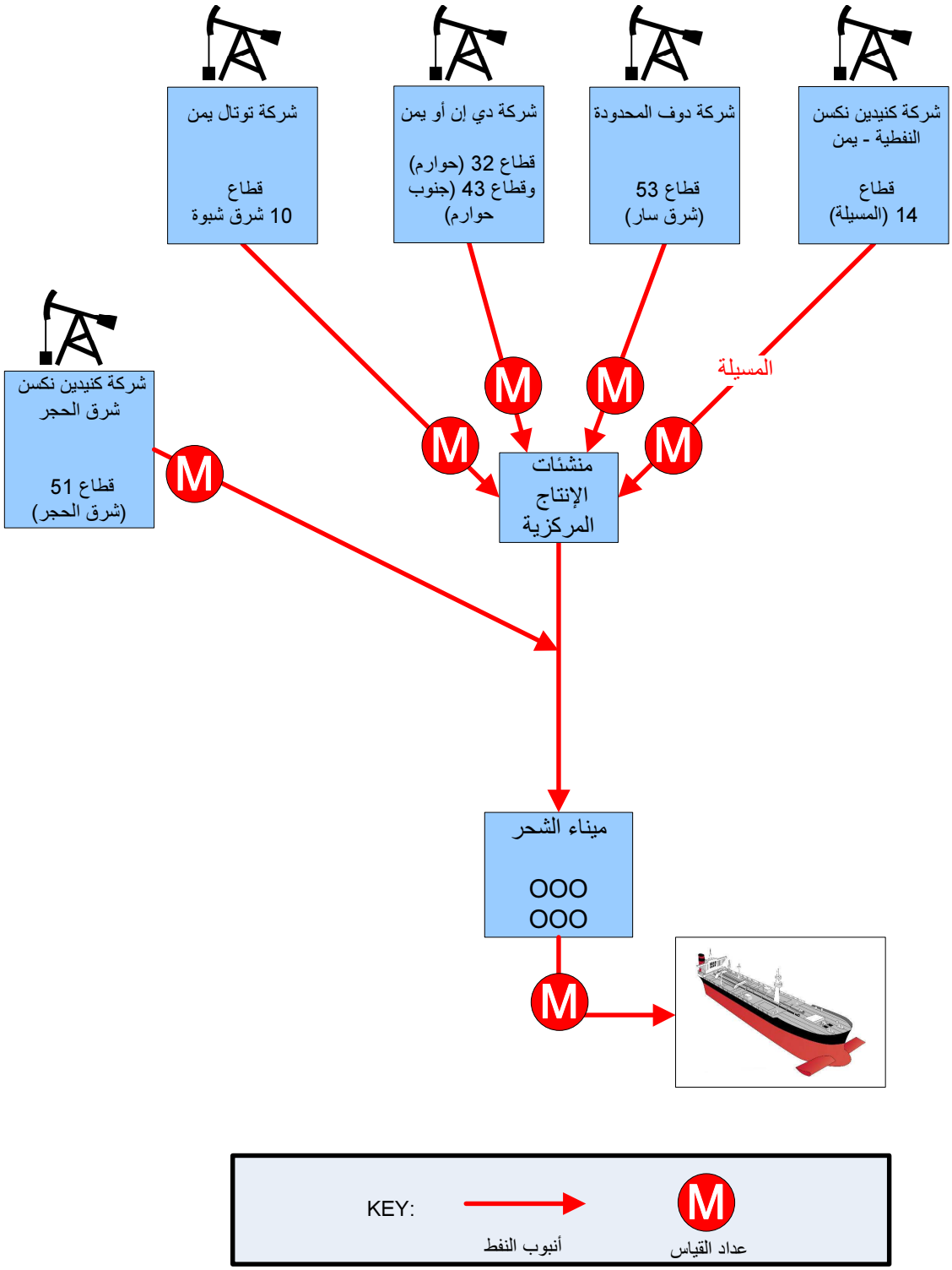

٣.١.٤ النفط الخام المحول إلى المصافي

يتم نقل النفط الخام عبر بواخر من محطة رأس عيسى إلى مصفاة عدن. ويتم التحكم في الكميات ومراقبتها من خلال عدادات قياس النفط عند نقطة التحميل.

ويتم نقل النفط الخام من قطاع مأرب إلى مصافي مأرب عبر خط أنابيب. وتوجد هناك عدادات لقياس الكميات في كل من قطاع مأرب والمصفاة. ومع ذلك، لسنوات عديدة، وبسبب صعوبة المطابقة بين العدادين، تم تجاهل عداد القياس في قطاع مأرب وتم الأخذ بعداد القياس الموجود في المصافي كمقياس نهائي لكميات النفط الخام المحول إلى المصفاة.

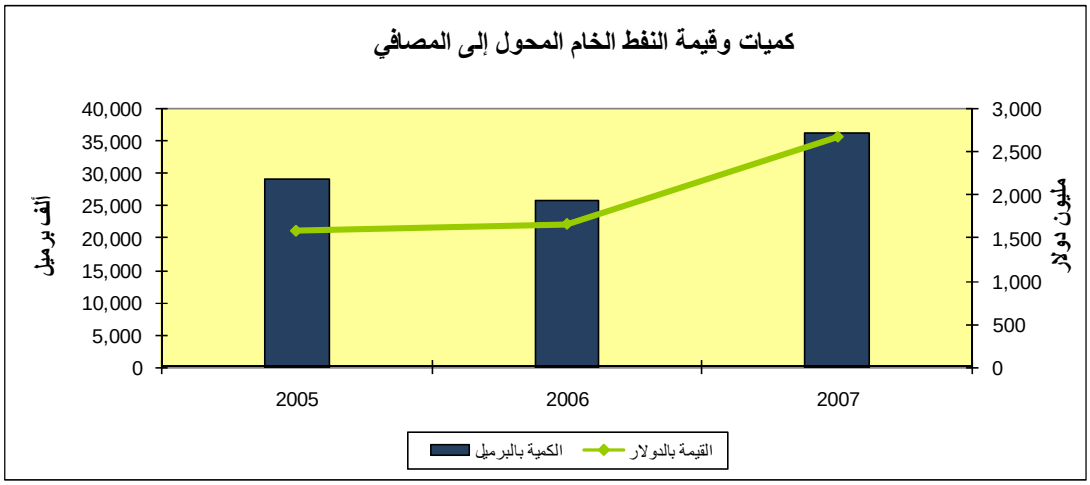

٣.٢ الغاز

يتم إنتاج الغاز المصاحب في اليمن في الفترة الممتدة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وكان يعاد ضخ معظم الغاز ويتم إشعال بعضه. ونشرت وزارة النفط والمعادن تقارير تظهر أن شركة صافر قامت ببيع أكثر ٥١ مليون قدم مكعب من الغاز في عام ٢٠٠٧. ولم يتم إدراج الغاز ضمن الشروط المرجعية للمطابقة الحالية.

وفي أكتوبر ٢٠٠٥، بدأ مشروع بناء الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال (YLNG). وتم الإعلان عن تكلفة رأس مال المشروع لتصل إلى حوالي ٤,٥ مليار دولار. ويتكون المشروع من خط أنابيب بطول ٣٢٠ كم لنقل الغاز من حقل مأرب (قطاع ١٨) في وسط اليمن إلى مصنع للغاز الطبيعي المسال في ميناء بلحاف على الساحل الجنوبي من البلاد. و تبلغ قدرة المشروع الإنتاجية ما يقارب ٦,٧ مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً. وقد بدأ المشروع عملياته فقط في أواخر العام ٢٠٠٩.

٣.٣ التعدين

وضعت وزارة النفط والمعادن قائمة بمناطق التعدين الصناعي في اليمن، والتي تنشط فيها حالياً شركات في كل من مجال الاستكشاف والتقييم. وقد وضعت وزارة النفط والمعادن ملاحظة لعام ٢٠٠٥ مفادها أن هناك شركة واحدة تعمل في إنتاج الحجر الجيري. وبحلول عام ٢٠٠٧، أفادت وزارة النفط والمعادن أن الشركات كانت نشطة في مجال إستكشاف الذهب والرصاص والزنك والفضة والنحاس والكوبالت والبلاتين. هذا, ولم يدرج التعدين ضمن الشروط المرجعية للمطابقة الحالية.

٣.٤ مشاركة الحكومة قطاع النفط

تشرف الحكومة على هذا القطاع من خلال وزارة النفط والمعادن. وتدير وزارة النفط والمعادن مصالح الحكومة اليمنية بموجب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج. كما أن الوزارة مسؤولة أيضاً عن العديد من الشركات المملوكة للحكومة اليمنية، كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

ولغرض القيام بمهام المطابقة ورفع التقارير المتعلقة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية, تم التعامل مع الجهات الحكومية على النحو التالي:

- شركة صافر اليمنية لإستكشاف وإنتاج النفط: تم التعامل مع إنتاج قطاع مأرب (١٨) للنفط الخام كقطاع نفطي مستقل. وتم التعامل مع التدفقات من قطاع مأرب (١٨) لصالح للحكومة كتدفقات محولة إلى الحكومة عند النقطة التي يغادر فيها النفط الخام ميناء التصدير في رأس عيسى، سواء كان لغرض التصدير أو تحويل إلى المصافي.

- شركة مصافي عدن: تعتبر عملية التكرير في الشركة هي خارج نطاق المطابقة. وتم التعامل مع مقبوضات النفط الخام في المصافي كنفط خام محول لصالح الحكومة. كما تم التعامل مع النفط الخام المصدر لحساب مصافي عدن كصادرات للحكومة اليمنية.

- الشركة اليمنية لتكرير النفط – مصفاة مأرب: كما هو الحال بالنسبة لمصافي عدن.

٤. المنهجية في إنجاز المهمة والأعمال المنجزة

٤.١ العناصر الرئيسية في عمل المطابقة

تتلخص المنهجية التي تم الإعتماد عليها فيما يلي:

- فهم قطاع النفط من خلال المناقشات التي أجريناها مع سكرتارية المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن وكذلك مع الشركات المشغلة للقطاعات الإستخراجية ومن خلال مراجعة الوثائق ذات الصلة؛
- مراجعة مسودات نماذج الإفصاح المقترحة من قبل المجلس، في ضوء فهمنا لصناعة النفط؛
- مناقشة أعضاء المجلس والجهات ذوي العلاقة حول طبيعة التدفقات من الشركات إلى الحكومة اليمنية وكيف يمكن إظهارها بشكل ملائم لأغراض عملية المطابقة؛
- إعداد نماذج الإفصاح المعدلة وحصول موافقة المجلس عليها؛
- بعد الموافقة المجلس على نماذج الإفصاح المعدلة، قمنا بإرسال تلك النماذجإلى جهات الإفصاح المدرجة ضمن عملية المطابقة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن؛
- الاتصال مع كل من الشركات والجهات الحكومية لحسم الإختلافات ضمن عملية المطابقة.

٤.٢ الجهات المدرجة ضمن عملية المطابقة

تتمثل الجهات الحكومية المدرجة ضمن عملية المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في التالي:

- وزارة النفط والمعادن – إدارة الحسابات النفطية
- المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز – إدارة تسويق النفط الخام
- الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية
- وزارة المالية
- شركة مصافي عدن
- الشركة اليمنية لتكرير النفط – مصافي مأرب

وقد حدد المجلس اليمني للشفافية قائمة بأسماء الشركات المشغلة لقطاعات النفط الإستخراجية المدرجة ضمن عملية المطابقة كالتالي:

- شركة دوف انيرجي يمكن ليمتد
- شركة دي إن أو يمن – قطاع ٣٢
- شركة دي إن أو يمن – قطاع ٤٣
- شركة كالفالي بتروليوم (سايبرس) المحدودة
- شركة أوكسدنتال يمن (قطاع س-١)
- شركة كنيديان نكسن بتروليوم يمن

- شركة كنيديان نكسن شرق الحجر المحدودة
- شركة توتال يمن
- شركة أو إم في (يمن قطاع س-٢)
- شركة جنه هنت
- شركة صافر لإستكشاف وإنتاج النفط
- الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية
- شركة كي ان او سي يمن المحدودة

ولم يتم إدراج شركات التعدين الإستخراجية والشركات المنتجة للغاز المسال ضمن نطاق عملية المطابقة.

٤.٣ تحليل بيانات نماذج الإفصاح المستلمة

تم استخدام جداول البيانات (مايكروسوفت إكسل) لمطابقة مدفوعات الضرائب والتدفقات المالية الأخرى التي تدفعها الشركات للحكومة اليمنية لكل بند من بنود المدفوعات الواردة في نماذج الإفصاح المقدمة من كل شركة مع تلك الواردة في نماذج الإفصاح المقدمة من الجهات الحكومية. وقد تمت جدولة كافة الاختلافات الناتجة من عملية المطابقة ومن ثم القيام بالتالي:

- طلب كشوف مطابقة تفصيلية، عند الضرورة، من الجهات الحكومية (والتي توضح بالتفصيل تواريخ ومبالغ المقبوضات التي يتكون منها المبلغ المفصح عنه في النموذج رقم "٢") وإستخدامها لمطابقة كشوف مماثلة مع كشوف تفصيلية بالمدفوعات المقدمة من الشركات من أجل التعرف على الإختلافات، ومعرفة تفسيرات إن أمكن لتلك الإختلافات؛
- وبعد النظر في التناقضات الناتجة من عملية المطابقة والخاصة بتدفق مالي معين في شركة من الشركات، قمنا بالتالي:
  - مراجعة صحة البيانات الواردة في النماذج. ووفقاً لطبيعة بند المدفوعات، فقد تضمن تلك المراجعة تدقيق للبيانات من واقع الوثائق والمستندات المؤيدة أو المراجعة التحليلية أو طلب مصادقة من جهة مستقلة.
  - مطالبة الشركات ذات الصلة بتقديم نسخة من أوراق العمل التي تظهر بالتفصيل مبالغ المدفوعات وتواريخ الدفع والتي على أساسها تم إحتساب بيانات المدفوعات المدرجة في نماذج الإفصاح الخاصة.
  - وفي حال لم تكن هذه الإجراءات مرضية لتفسير الإختلافات الناتجة من عملية المطابقة،ى ، فقد قمنا بإتباع عملية المراجعة المذكورة سابقاً.

وفي حال لم نتوصل من خلال هذه الإجراءات على تسويات وتفسيرات للإختلافات الناتجة من عملية الطابقة، فقد تم عقد إجتماعات مستقلة من كل من الشركات والجهات الحكومية للتوصل إلى تسويات لتلك الإختلافات.

- تم تصنيف الاختلافات الناتجة من عملية المطابقة حسب فئة التدفقات / وطبيعتها بمجرد أن تم تحديد أسباب الاختلافات (أو إذا لزم الأمر، في حال لم تحسم) حتى يتم تسليط الضوء على أي مسائل مشتركة نشأت عند إعداد نماذج الإفصاح بشكل خاص أو تلك المتعلقة بعملية مبادرة الشفافية بشكل عام.

والجدير بالذكر تأخر كل من المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز وشركة مصافي عدن في تقديم نماذج الإفصاح الخاصة بعملية المطابقة والذي بدورة تطلب الكثير من المتابعة من موظفينا.

وبعد بذل الكثير من الجهد لإنجاز عملية المطابقة بين البيانات المبدئية التي أفصحت عنها كافة الجهات في المبادرة، بما في ذلك عقد إجتماعات مع الشركات والجهات الحكومية، فقد كنا نقوم برفع تقارير مرحليه أسبوعية لمجلس الشفافية لغرض الإطلاع على التقدم في سير العملية وأعم المعوقات.

٤.٤ الأهمية النسبية

قام المجلس بتعريف الأهمية النسبية على النحو التالي:

إذا كان إجمالي التدفقات المفصح عنها من قبل الحكومة اليمنية تختلف بنسبة ٥٪ أو أكثر عن إجمالي التدفقات المفصح عنها من قبل الشركات، لأي فئة من فئات التدفقات، تكون هذه الإختلافات جوهرية و ذات أهمية نسبية.

وبما أن الاختلافات التي لم تحسم تجاوزت هذه المعايير، فقد لاحظنا أنها تشكل اختلافاً جوهرياً. وتم تصنيف الاختلافات الأخرى على أنها غير جوهرية.

٤.٥ المسؤولية عن البيانات الواردة في النماذج

تتحمل كل من الشركات والجهات الحكومية مسؤولية البيانات الواردة في نماذج الإفصاح الخاصة بها، ويتم ذلك من خلال 'التوقيع عليها' رسمياً على نماذج الإفصاح المعتمدة من قبل المجلس. ويبين الجدول أدناه فيما إذا تم إستلام نماذج الإفصاح الموقعه أخيراً.

إسم الشركة	تم إستلام نماذج الإفصاح الموقعة
شركة دوف إنيرجي يمن المحدودة	نعم
شركة دي إن أو يمن	نعم
شركة كالفالي بتروليوم (سايبرس) المحدودة	لا
شركة اوكسيدنتال يمن (قطاع س-١)	لا
شركة كنيديان نكسن بتروليوم يمن	نعم
شركة كنيديان نكسن شرق الحجر المحدودة	نعم
شركة توتال يمن	نعم
شركة او ام في (يمن قطاع س-٢)	لا
شركة جنة هنت	نعم
شركة صافر لإستكشاف وإنتاج النفط	نعم
الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية	لا
شركة كي إن أو سي يمن المحدودة	نعم

٤.٦ إستناد البيانات إلى البيانات المالية المدققة

تتطلب مبادرة الشفافية أن تكون البيانات المفصح عنها في نماذج الإفصاح الخاصة مستندة إلى بيانات مالية مدققه، وفي هذا الصدد، تم الطلب من الشركات المدرجة ضمن عملية المطابقة بالإفادة عن مدى إتفاق بياناتهم في نماذج الإفصاح إلى البيانات المالية المدققة. وفيما يلي قائمة بأسماء الشركات التي قدمت بياناتها المالية المدققة للأعوام المالية ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

إسم الشركة	تم إستلام البيانات المالية المدققة
شركة دوف إنيرجي يمن المحدودة	لا
شركة دي إن أو يمن	نعم
شركة كالفالي بتروليوم (سايبرس) المحدودة	لا
شركة اوكسيدنتال يمن (قطاع س-١)	نعم
شركة كنيديان نكسن بتروليوم يمن	لا
شركة كنيديان نكسن شرق الحجر المحدودة	لا
شركة توتال يمن	لا
شركة او ام في (يمن قطاع س-٢)	لا
شركة جنة هنت	لا
شركة صافر لإستكشاف وإنتاج النفط	نعم
الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية	نعم
شركة كي إن أو سي يمن المحدودة	لا

بالإضافة إلى ذلك فقد طلبنا إلى الشركات بتقديم مصادقة من المدقق الخارجي لحساباتها والتي تفيد بأن عمليات التدقيق أجريت على بيانات الشركة المالية كانت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وسترد النتيجة في الملحق "ب" (الجزء ١٠.٢).

٤.٧ التدقيق الحكومي

لم نتلقى أي تأكيدات بأن البيانات المقدمة من الجهات الحكومية المفصحة قد خضعت لعملية التدقيق.

٥. ملخص تجميعي بالتدفقات

تلخص الجداول التالية التدفقات المالية والعينية الخاصة بكل سنة من السنوات:

عام ٢٠٠٥							
البيان	المفصح عنه من قبل الحكومة		المفصح عنه من قبل شركات النفط الإستخراجية		الإختلافات التي لم تحسم		مرجع
	الكمية برميل	القيمة دولار	الكمية برميل	القيمة دولار	الكمية برميل	القيمة دولار	
النفط الخام المصدر	٦٠,٤٧٢,٣٧١	٣,١١٥,٣٠١,٤٩٦	٦٠,٤٧٢,٣٧١	٣,١١٥,٣٠١,٤٩٦	-	-	٦
النفط الخام المحول إلى المصافي	٢٩,٢٢٨,٣٧١	١,٥٨٠,٥٩٣,٦٦٥	٢٦,٦٢٣,١٤٤	١,٤٤٠,٦٨٩,٣٦٤	٢,٦٠٥,٢٢٧	١٣٩,٩٠٤,٣٠٠	٧
التدفقات النقدية							٨
منح الإنتاج	-	١,٥٠٠,٠٠٠	-	٢,٥٠٠,٠٠٠	-	(١,٠٠٠,٠٠٠)	
منح التدريب	-	١,٢٥٠,٠٠٠	-	١,٢٥٠,٠٠٠	-	-	
منح الدعم المؤسسي	-	١,٢٠٠,٠٠٠	-	١,٢٠٠,٠٠٠	-	-	
منح دعم التنمية الإجتماعية	-	٨٥٠,٠٠٠	-	٨٥٠,٠٠٠	-	-	
منح التوقيع	-	-	-	-	-	-	
الزيادة في الإسترداد	-	١٣,٦٥٧,٢٦٢	-	١٣,٦٥٧,٢٦٢	-	-	
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	-	-	-	-	-	
تسويات التدقيق	-	-	-	-	-	-	
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	-	١,٨٥٥,٤٧٠	-	١,٦٦٦,٦١٨	-	١٨٨,٨٥٣	
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	-	٣٢,٠٦٧,١٢٢	-	٣٢,١٦٠,٧٥٤	-	(٩٣,٦٣٢)	
الإجمالي	**٨٩,٧٠٠,٧٤٢**	**٤,٧٤٨,٢٧٥,٠١٥**	**٨٧,٠٩٥,٥١٥**	**٤,٦٠٩,٢٧٥,٤٩٤**	**٢,٦٠٥,٢٢٧**	**١٣٨,٩٩٩,٥٢١**	

عام ٢٠٠٦							
البيان	المفصح عنه من قبل الحكومة		المفصح عنه من قبل شركات النفط الإستخراجية		الإختلافات التي لم تحسم		مرجع
	الكمية برميل	القيمة دولار	الكمية برميل	القيمة دولار	الكمية برميل	القيمة دولار	
النفط الخام المصدر	٦٣,٥٩٩,٢٤٨	٤,٠٠٦,٤٦٣,٦٩٥	٦٣,٥٩٩,٢٤٨	٤,٠٠٦,٤٦٣,٦٩٥	-	-	٦
النفط الخام المحول إلى المصافي	٢٥,٨٢٥,٩٠٢	١,٦٦٠,٠٩٥,٢٦٨	٢٧,٠٣٢,٩٧٩	١,٧٣٦,٠٠٤,١٦١	(١,٢٠٧,٠٧٧)	(٧٥,٩٠٨,٨٩٣)	٧
التدفقات النقدية							٨
منح الإنتاج	-	١,١٥٠,٠٠٠	-	١,١٥٠,٠٠٠	-	-	
منح التدريب	-	١,٢٥٠,٠٠٠	-	١,٢٥٠,٠٠٠	-	-	
منح الدعم المؤسسي	-	١,٢٥٠,٠٠٠	-	١,٢٥٠,٠٠٠	-	-	
منح دعم التنمية الإجتماعية	-	١,١٥٠,٠٠٠	-	١,١٥٠,٠٠٠	-	-	
منح التوقيع	-	-	-	-	-	-	
الزيادة في الإسترداد	-	٥٨,٣٠٧,٩٠٩	-	٥٨,٣٠٧,٩٠٠	-	٩	
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	١,٣١٩,٠١٦	-	١,٣١٩,٠١٦	-	-	
تسويات التدقيق	-	-	-	-	-	-	
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	-	١,٥١٨,٢٨٤	-	١,٦٦٨,٣٥٥	-	(١٥٠,٠٧١)	
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	-	٣٤,٢٥٥,٥٥٨	-	٣٣,٨٢٥,٨٩٥	-	٤٢٩,٦٦٣	
الإجمالي	**٨٩,٤٢٥,١٥٠**	**٥,٧٦٦,٧٥٩,٧٢٩**	**٩٠,٦٣٢,٢٢٧**	**٥,٨٤٢,٣٨٩,٠٢٢**	**(١,٢٠٧,٠٧٧)**	**(٧٥,٦٢٩,٢٩٢)**	

عام ٢٠٠٧							
البيان	المفصح عنه من قبل الحكومة		المفصح عنه من قبل شركات النفط الإستخراجية		الإختلافات التي لم تحسم		مرجع
	الكمية برميل	القيمة دولار	الكمية برميل	القيمة دولار	الكمية برميل	القيمة دولار	
النفط الخام المصدر	٣٦,٧٣٨,٢٥٩	٢,٦٧٧,٣٣٣,٨٤٨	٣٦,٧٣٨,٢٥٩	٢,٦٧٧,٣٣٣,٨٤٨	-	-	٦
النفط الخام المحول إلى المصافي	٣٦,٢١٤,٠٤٤	٢,٦٦٢,٦٩٢,٥٧٩	٣٧,٠٠١,٦٢٦	٢,٧٢٠,١٤٤,٤٠٧	(٧٨٧,٥٨٢)	(٥٧,٤٥١,٨٢٨)	٧
التدفقات النقدية							٨
منح الإنتاج	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠	-	(١,٠٠٠,٠٠٠)	
منح التدريب	-	١,٢٥٠,٠٠٠	-	١,٢٥٠,٠٠٠	-	-	
منح الدعم المؤسسي	-	١,٢٠٠,٠٠٠	-	١,٢٠٠,٠٠٠	-	-	
منح دعم التنمية الإجتماعية	-	٨٥٠,٠٠٠	-	٨٥٠,٠٠٠	-	-	
منح التوقيع	-	٢,٧٥٥,٠٠٠	-	٢,٧٥٥,٠٠٠	-	-	
الزيادة في الإسترداد	-	٤٠,٠٣٥,٢٧٨	-	٤٠,٠٣٥,٢٧٨	-	-	
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	-	-	-	-	-	
تسويات التدقيق	-	٢,٧٩٥,٠٣٣	-	٢,٧٩٥,٠٣٣	-	-	
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	-	٢,٤٦٤,٩٦٨	-	٢,٢١٤,٨١٧	-	٢٥٠,١٥١	
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	-	٣١,٥٥٢,٥٧٩	-	٣١,٤٦٨,٧٢٩	-	٨٣,٨٥٠	
الإجمالي	**٧٢,٩٥٢,٣٠٣**	**٥,٤٢٢,٩٢٩,٢٨٦**	**٧٣,٧٣٩,٨٨٥**	**٥,٤٨١,٠٤٧,١١٢**	**(٧٨٧,٥٨٢)**	**(٥٨,١١٧,٨٢٦)**	

٦. النفط الخام المحول إلى الحكومة اليمنية لغرض التصدير

تبين الجداول أدناه مالي:

١. إجمالي التدفقات العينية الممثلة بكميات النفط الخام المدفوع للحكومة اليمنية والمفصح عنها مبدئياً من الجهات المدرجة ضمن عملية المطابقة، وإجمالي المقبوضات التي أفصحت عنها الحكومة اليمنية وصافي الإختلافات والتناقضات المبدئية.

٢. التعديلات والتسويات التي أجريت نتيجة لعمل المطابقة

٣. التدفقات الإجمالية المعدلة وأي اختلافات لم يكن بالإمكان حسمها.

البيان	المفصح عنه من قبل			صافي الإختلافات المبدئية
	الجهات الحكومية		الشركات	
	برميل	دولار أمريكي	برميل	برميل
كميات النفط الخام المصدر				
عام ٢٠٠٥	٥٨,٣٥١,١١٦	٣,٠٠١,٤٢٤,٨٤٠	٦٠,٤٧٢,٣٧١	(٢,١٢١,٢٥٥)
عام ٢٠٠٦	٥٦,٨٦٤,٥٢٢	٣,٥٤١,٩١١,١٥٤	٦٣,٥٩٩,٢٤٨	(٦,٧٣٤,٧٢٦)
عام ٢٠٠٦	٣٦,٧٣٨,٢٥٩	٢,٦٧٧,٣٣٣,٨٤٨	٣٦,٧٣٨,٢٥٩	-
الإجمالي	**١٥١,٩٥٣,٨٩٧**	**٩,٢٢٠,٦٦٩,٨٤٢**	**١٦٠,٨٠٩,٨٧٨**	**(٨,٨٥٥,٩٨١)**

تضمنت نماذج الإفصاح المقدمة إلى الشركة الإستشارية العديد من الأخطاء الواضحة من ناحية إستكمال النماذج، والتي نشأت نتيجة لمزيج من:

١. عدم فهم متطلبات إستكمال النماذج، من قبل الجهات الحكومية، وخاصة من دائرة تسويق النفط الخام التابعة للمؤسسة.

٢. عدم إعطاء أولوية لإستكمال النماذج بالشكل المطلوب خاصة من قبل دائرة تسويق النفط الخام التابعة للمؤسسة.

البيان	التسويات والتعديلات			الإختلافات التي لم تحسم
	الجهات الحكومية		الشركات	
	برميل	دولار	برميل	برميل
كميات النفط الخام المصدر				
عام ٢٠٠٥	(٢,١٢١,٢٥٥)	٢,١٢١,٢٥٥	-	-
عام ٢٠٠٦	(٦,٧٣٤,٧٢٦)	٦,٧٣٤,٧٢٦	-	-
عام ٢٠٠٦	-	-	-	-
الإجمالي	**(٨,٨٥٥,٩٨١)**	**٨,٨٥٥,٩٨١**	**-**	**-**

وبعد حل هذه الإختلافات وإثبات التعديلات على نماذج الإفصاح، تم إعادة احتساب التدفقات كما يلي:

البيان	المفصح عنه من قبل			الإختلافات التي لم تحسم
	الجهات الحكومية		الشركات	
	برميل	دولار أمريكي	برميل	برميل
كميات النفط الخام المصدر				
عام ٢٠٠٥	٦٠,٤٧٢,٣٧١	٣,١١٥,٣٠١,٤٩٦	٦٠,٤٧٢,٣٧١	-
عام ٢٠٠٦	٦٣,٥٩٩,٢٤٨	٤,٠٠٦,٤٦٣,٦٩٥	٦٣,٥٩٩,٢٤٨	-
عام ٢٠٠٦	٣٦,٧٣٨,٢٥٩	٢,٦٧٧,٣٣٣,٨٤٨	٣٦,٧٣٨,٢٥٩	-
الإجمالي	١٦٠,٨٠٩,٨٧٨	٩,٧٩٩,٠٩٩,٠٣٩	١٦٠,٨٠٩,٨٧٨	-

٧. النفط الخام المحول إلى مصافي الحكومة اليمنية

توجد مصفاتان عاملتان في كل من مدينة عدن ومدينة مأرب.

- تستقبل مصفاة عدن نفط مأرب الخام من قطاع ١٨ و قطاع ٥ و قطاع اس- ١ و قطاع اس- ٢ و قطاع ٩. وتم شحن كميات النفط من ميناء رأس عيسى – مأرب بموجب بوالص الشحن.
- كما استقبلت مصافي عدن نفط المسيلة الخام من قطاع ١٠ وقطاع ١٤ خلال العام ٢٠٠٧ ، وتم شحن تلك الكميات من ميناء الشحر بموجب بوالص الشحن.
- تستقبل مصفاة مأرب النفط الخام عبر خط أنابيب من قطاع مأرب – (١٨) صافر. وقيل أن مصافي مأرب تقوم بإرجاع كميات النفط النفط الخام الزائدة عن متطلباتها إلى قطاع مأرب – (١٨). مما يجعل الآلية الفيزيائية لنقل كميات النفط بين مصافي مأرب وقطاع مأرب غير واضحة والتفسيرات المطروحة تتطلب التأكيد.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم تخصيص كميات من النفط الخام لصالح شركة مصافي عدن إلا أنه لا يتم شحن تلك الكميات إلى المصافي؛ بل يتم بيع هذه الكميات من النفط الخام في السوق الدولي، وتتحول العائدات لحساب شركة مصافي عدن. وتتضمن بيانات الصادرات من النفط الخام في الجزء ٦ من هذا التقرير هذه الكميات.

يبين الجدول أدناه :

١. إجمالي تدفقات النفط الخام المحول إلى المصافي (المدفوع للحكومة اليمنية) والمفصح عنها مبدئياً من الجهات المدرجة ضمن عملية المطابقة، وإجمالي المقبوضات التي أفصحت عنها الحكومة اليمنية وصافي الإختلافات والتناقضات المبدئية.

٢. التعديلات والتسويات التي أجريت نتيجة لعمل المطابقة

٣. التدفقات الإجمالية المعدلة وأي اختلافات لم يكن بالإمكان حسمها.

البيان	ما تم الإفصاح عنة من قبل		صافي الإختلافات المبدئية
	الجهات الحكومية برميل	الشركات برميل	برميل
كميات النفط الخام المحول إلى مصافي عدن			
عام ٢٠٠٥	٢٦,١٤١,٨١٩	٢٦,٨٥١,٤٣٧	(٧٠٩,٦١٨)
عام ٢٠٠٦	٢٢,٨٠٠,٣٣٦	٢١,١٩٤,٠٨٧	١,٦٠٦,٢٤٩
عام ٢٠٠٦	٣٣,١٥٥,٦٣٩	٣٣,١٥٥,٦٣٩	-
كميات النفط الخام المحول إلى مصافي مأرب			
عام ٢٠٠٥	٣,٠٨٦,٥٥٢	٤٨١,٣٢٥	٢,٦٠٥,٢٢٧
عام ٢٠٠٦	٣,٠٢٥,٥٦٦	٣,٧٣٢,٦٤٣	(٧٠٧,٠٧٧)
عام ٢٠٠٦	٣,٠٥٨,٤٠٥	٣,٨٤٥,٩٨٧	(٧٨٧,٥٨٢)
الإجمالي	**٩١,٢٦٨,٣١٧**	**٨٩,٢٦١,١١٨**	**٢,٠٠٧,١٩٩**

الجدير بالذكر أن نماذج الإفصاح المقدمة إلى الشركة الإستشارية العديد من الأخطاء الواضحة من ناحية إستكمال النماذج، والتي نشأت نتيجة لمزيج من:

١. عدم فهم متطلبات إستكمال النماذج من الجهات الحكومية والشركات

٢. عدم إعطاء الاهتمام الكافي لإستكمال النماذج بالشكل المطلوب ، خصوصاً من جانب دائرة تسويق النفط الخام التابعة للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز

٣. الفشل في إجراء التعديلات المقترحة على نماذج الإفصاح، وخاصة من الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية

٤. الفشل في الإفصاح عن البيانات المطلوبة في نماذج الإفصاح المعتمدة، وخاصة من قبل شركة النفط والغاز النمساوية OMV ووزارة المالية.

البيان	صافي الإختلافات المبدئية برميل	التسويات والتعديلات		الإختلافات التي لم تحسم برميل
		الجهات الحكومية برميل	الشركات برميل	
كميات النفط الخام المحول إلى مصافي عدن				
عام ٢٠٠٥	(٧٠٩,٦١٨)	-	٧٠٩,٦١٨	-
عام ٢٠٠٦	١,٦٠٦,٢٤٩		(٢,١٠٦,٢٤٩)	(٥٠٠,٠٠٠)
عام ٢٠٠٦	-	-	-	-
كميات النفط الخام المحول إلى مصافي مأرب				
عام ٢٠٠٥	٢,٦٠٥,٢٢٧	-	-	٢,٦٠٥,٢٢٧
عام ٢٠٠٦	(٧٠٧,٠٧٧)	-	-	(٧٠٧,٠٧٧)
عام ٢٠٠٦	(٧٨٧,٥٨٢)	-	-	(٧٨٧,٥٨٢)
الإجمالي	**٢,٠٠٧,١٩٩**	**-**	**(١,٣٩٦,٦٣١)**	**٦١٠,٥٦٨**

وبعد حل هذه الإختلافات وإثبات التعديلات على نماذج الإفصاح، تم إعادة احتساب التدفقات كما يلي:

البيان	ما تم الإفصاح عنة من قبل			صافي الإختلافات المبدئية برميل	الإختلافات التي لم تحسم دولار أمريكي
	الجهات الحكومية برميل	الجهات الحكومية دولار أمريكي	الشركات برميل		
كميات النفط الخام المحول إلى مصافي عدن					
عام ٢٠٠٥	٢٦,١٤١,٨١٩	١,٤١٤,٨٤١,٥٤٦	٢٦,١٤١,٨١٩	-	-
عام ٢٠٠٦	٢٢,٨٠٠,٣٣٦	١,٤٦٦,٠٣١,٤٤١	٢٣,٣٠٠,٣٣٦	(٥٠٠,٠٠٠)	(٣٠,٥٥٦,٠٠٠)
عام ٢٠٠٦	٣٣,١٥٥,٦٣٩	٢,٤٣٩,٥٩٠,٧٠٦	٣٣,١٥٥,٦٣٩	-	-
كميات النفط الخام المحول إلى مصافي مأرب					
عام ٢٠٠٥	٣,٠٨٦,٥٥٢	١٦٥,٧٥٢,١١٩	٤٨١,٣٢٥	٢,٦٠٥,٢٢٧	١٣٩,٩٠٤,٣٠٠
عام ٢٠٠٦	٣,٠٢٥,٥٦٦	١٩٤,٠٦٣,٨٢٧	٣,٧٣٢,٦٤٣	(٧٠٧,٠٧٧)	(٤٥,٣٥٢,٨٩٣)
عام ٢٠٠٦	٣,٠٥٨,٤٠٥	٢٢٣,١٠١,٨٧٣	٣,٨٤٥,٩٨٧	(٧٨٧,٥٨٢)	(٥٧,٤٥١,٨٢٨)
الإجمالي	**٩١,٢٦٨,٣١٧**	**٥,٩٠٣,٣٨١,٥١٢**	**٩٠,٦٥٧,٧٤٩**	**٦١٠,٥٦٨**	**٦,٥٤٣,٥٧٩**

بعد القيام بعملية المطابقة وإثبات التعديلات المقترحة، لا تزال هناك اختلافات تقدر بـــ ٦١٠,٥٦٨ برميل والتي لم يكن بالإمكان حسمها مع الجهات المعنية. حيث تمثل هذه الإختلافات ما يقارب ١٪ من إجمالي تدفقات النفط الخام المحول إلى المصافي والتي تبلغ صافي قيمتها النقدية ما يقارب ٦,٥٤٣,٥٧٩ دولار أمريكي. وقد تم إحتساب صافي قيمة الاختلافات المالية باستخدام متوسط السعر الذي تطبقه الحكومة بالنسبة لكل الأعوام المختلفة.

وتعد الاختلافات التي لم تحسم جوهرية، وذلك بالرجوع إلى تعريف الأهمية النسبية التي حددها المجلس، وينبغي للمجلس النظر في ما إذا كان من اللازم القيام بالمزيد من التحقيقات في هذه الإختلافات.

نشأت تلك الإختلافات والتناقضات التي لم تحسم نتيجة عن:

- إفصاح شركة مصافي عدن عن مقبوضات أقل من تلك المحولة أو المدفوعة والتي تُمثل بشحنة من النفط الخام بلغت ٥٠٠,٠٠٠ برميل وتقدر قيمتها النقدية بمبلغ ٣٠,٥٥٦,٠٠٠ دولار أمريكي والتي لم تفصح شركة مصافي عدن عن إستلامها؛
- عدم إفصاح قطاع مأرب – ١٨ (شركة هنت) عن ما يقارب ٢,٥٤٧,٧١٤ برميل من صافي تدفقات النفط الخام المحول إلى شركة التكرير – مصافي مأرب خلال الأشهر الـــ١٠ الأولى من عام ٢٠٠٥؛
- خطأ في الإفصاح عن صافي كميات النفط الخام المحولة إلى مصافي مأرب بالنسبة للفترة المتبقية من قبل المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز. وقد أدى ذلك إلى وجود اختلاف بـــ ٥٧,٥١٣ برميل في نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٥ ، وكذلك ما يقارب ٧٠٧,٠٧٧ برميل في عام ٢٠٠٦ و ٧٨٧,٥٨٢ برميل في عام ٢٠٠٧؛ وقد قيل أن السبب في ذلك عائد إلى كميات المشتقات النفطية المحولة من مصافي مأرب إلى قطاع مأرب، في الوقت الذي لم تفصح شركة صافر عن هذه الكميات.

٨. التدفقات المالية للحكومة اليمنية

٨.١ مقدمة

تبين الجداول في الأجزاء التالية ما يلي:

١. إجمالي التدفقات المالية المدفوعه من قبل الشركات المدرجة ضمن عملية المطابقة والمفصح عنها مبدئياً ، وإجمالي المقبوضات التي أفصحت عنها الحكومة اليمنية وصافي الإختلافات والتناقضات المبدئية.

٢. التعديلات والتسويات التي أجريت نتيجة لعمل المطابقة

٣. إجمالي التدفقات المالية المعدلة وأي اختلافات لم يكن بالإمكان حسمها.

والجدير بالذكر أن نماذج الإفصاح المقدمة إلى الشركة الإستشارية العديد من الأخطاء الواضحة من ناحية إستكمال النماذج، والتي نشأت نتيجة لمزيج من:

١. عدم فهم متطلبات إستكمال النماذج من الجهات الحكومية والشركات

٢. عدم إعطاء الاهتمام الكافي لإستكمال النماذج بالشكل المطلو، وخصوصاً من جانب إدارة تسويق النفط الخام التابعة للمؤسسة وكذلك الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية

٣. الفشل في إجراء التعديلات المقترحة على نماذج الإفصاح، وخاصة من الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية

٨.٢ التدفقات المالية لعام ٢٠٠٥

٨.٢.١ لمحة شاملة

التدفقات المالية لعام ٢٠٠٥								
بيان التدفقات المالية	الجهات الحكومية	الشركات	صافي الإختلافات المبدئية	التسويات والتعديلات		المبالغ بعد التسوية		الإختلافات التي لم تحسم
				الجهات الحكومية	الشركات	الجهات الحكومية	الشركات	
	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار
منح الإنتاج	-	٢,٥٠٠,٠٠٠	(٢,٥٠٠,٠٠٠)	١,٥٠٠,٠٠٠	-	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)
منح التدريب	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-	-	-	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-
منح الدعم المؤسسي	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	-
منح دعم التنمية الإجتماعية	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	-	-	-	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	-
منح التوقيع	-	-	-	-	-	-	-	-
الزيادة في الإسترداد	-	١٣,٦٥٧,٢٦٢	(١٣,٦٥٧,٢٦٢)	١٣,٦٥٧,٢٦٢	-	١٣,٦٥٧,٢٦٢	١٣,٦٥٧,٢٦٢	-
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	-	-	-	-	-	-	-
تسويات التدقيق	-	-	-	-	-	-	-	-
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	١,٨٥٥,٤٧٠	١,٦٦٦,٦١٨	١٨٨,٨٥٣	-	-	١,٨٥٥,٤٧٠	١,٦٦٦,٦١٨	١٨٨,٨٥٣
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	٣٢,٠٢٢,١٨٩	٣٢,٦٨٥,٢٥١	(٦٦٣,٠٦٢)	٤٤,٩٣٣	٥٢٤,٤٩٧	٣٢,٠٦٧,١٢٢	٣٢,١٦٠,٧٥٤	(٩٣,٦٣٢)
الإجمالي	٣٧,١٧٧,٦٦٠	٥٣,٨٠٩,١٣١	(١٦,٦٣١,٤٧٢)	١٥,٢٠٢,١٩٥	٥٢٤,٤٩٧	٥٢,٣٧٩,٨٥٥	٥٣,٢٨٤,٦٣٤	(٩٠٤,٧٧٩)

٨.٢.٢ الاختلافات المبدئية

التدفقات المالية لعام ٢٠٠٥			
البيان	ما تم الإفصاح عنة من قبل		صافي الإختلافات المبدئية
	الجهات الحكومية دولار أمريكي	الشركات دولار أمريكي	دولار أمريكي
منح الإنتاج	-	٢,٥٠٠,٠٠٠	(٢,٥٠٠,٠٠٠)
منح التدريب	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-
منح الدعم المؤسسي	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	-
منح دعم التنمية الإجتماعية	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	-
منح التوقيع	-	-	-
الزيادة في الإسترداد	-	١٣,٦٥٧,٢٦٢	(١٣,٦٥٧,٢٦٢)
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	-	-
تسويات التدقيق	-	-	-
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	١,٨٥٥,٤٧٠	١,٦٦٦,٦١٨	١٨٨,٨٥٣
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	٣٢,٠٢٢,١٨٩	٣٢,٦٨٥,٢٥١	(٦٦٣,٠٦٢)
الإجمالي	**٣٧,١٧٧,٦٦٠**	**٥٣,٨٠٩,١٣١**	**(١٦,٦٣١,٤٧٢)**

يبين الجدول أعلاه صافي الاختلافات الناتجة من عملية المطابقة للتدفقات بين الجهات المدرجة. كما يتضمن إجمالي صافي الإختلافات المبدئية إختلافات بين المدفوعات والمقبوضات المفصح عنها كما يلي:

	دولار أمريكي
تجاوزات المبالغ المدفوعه من قبل الشركات مقابل المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية	(١٧,٠٦٠,٤٥١)
تجاوزات المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية مقابل المبالغ المدفوعه من قبل الشركات	٤٢٨,٩٧٩

وعقب المراجعة الأولية لنماذج الإفصاح الأولية المقدمة من قبل الجهات المعنية، أصبح من الواضح أن العديد من الشركات قد أتبعت أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي (الذي ينبغي استخدامه) عند إستكمال النماذج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة الحسابات النفطية في وزارة النفط والمعادن لم تفصح عن بعض المدفوعات النقدية المستلمة من قبل الحكومة اليمنية للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

٨.٢.٣ التدفقات المعدلة والاختلافات التي لم تحسم

بعد تصحيح النماذج وحسم بعض الاختلافات المبدئية وإثبات التعديلات على نماذج الإفصاح إلى أقصى حد ممكن، كانت الاختلافات التي لم تحسم على النحو التالي:

التدفقات المالية لعام ٢٠٠٥				
البيان	صافي الإختلافات المبدئية	التسويات والتعديلات		الإختلافات التي لم تحسم
		الجهات الحكومية	الشركات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
منح الإنتاج	(٢,٥٠٠,٠٠٠)	١,٥٠٠,٠٠٠	-	(١,٠٠٠,٠٠٠)
منح التدريب	-	-	-	-
منح الدعم المؤسسي	-	-	-	-
منح دعم التنمية الإجتماعية	-	-	-	-
منح التوقيع	-	-	-	-
الزيادة في الإسترداد	(١٣,٦٥٧,٢٦٢)	١٣,٦٥٧,٢٦٢	-	-
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	-	-	-
تسويات التدقيق	-	-	-	-
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	١٨٨,٨٥٣	-	-	١٨٨,٨٥٣
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	(٦٦٣,٠٦٢)	٤٤,٩٣٣	٥٢٤,٤٩٧	(٩٣,٦٣٢)
الإجمالي	**(١٦,٦٣١,٤٧٢)**	**١٥,٢٠٢,١٩٥**	**٥٢٤,٤٩٧**	**(٩٠٤,٧٧٩)**

يبين الجدول أعلاه صافي الاختلافات الناتجة من عملية المطابقة للتدفقات بين الجهات المدرجة. كما يتضمن إجمالي صافي الإختلافات المبدئية إختلافات بين المدفوعات والمقبوضات المفصح عنها كما يلي:

	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تجاوزات المبالغ المدفوعه من قبل الشركات مقابل المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية	(١٧,٠٦٠,٤٥١)	(١,٠٩٣,٦٣٢)
تجاوزات المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية مقابل المبالغ المدفوعه من قبل الشركات	٤٢٨,٩٧٩	١٨٨,٨٥٣

تتمثل الاختلافات التي لم تحسم في التالي:

- إختلافات في التدفقات المالية الخاصة بمنح الإنتاج والتي تعود بشكل رئيسي إلى إفصاح إدارة الحسابات النفطية – وزارة النفط والمعادن عن مقبوضات أقل من تلك المدفوعة من قبل الشركات والتي تصل قيمتها إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي والتي كان بالإمكان حسمها من خلال نماذج الإفصاح التي لم تقدم بعد من قبل وزارة المالية، إلا أنها لم تحسم.

- أفصحت الشركة اليمنية للإستثمارات النفطية والمعدنية عن مقبوضات أكثر من تلك المدفوعة من قبل شركة جنة هنت والخاصة بضريبة إتفاقية المشاركة في الإنتاج والتي تقدر بمبلغ ١٨٨,٨٥٣ دولار أمريكي. ويعود السبب في ذلك إلى عدم الاهتمام الكافي والخطأ في تصنيف المدفوعات من سنة إلى أخرى. وقد تم إبلاغ الشركة اليمنية للإستثمارات النفطية والمعدنية عن هذا الخطأ في التصنيف وطلبنا منها عمل تعديلات في هذا الشأن، إلا أنها لم تحسم.

- بعد الإنتهاء من عملية المطابقة الخصة برسوم التعرفة المدفوعة من قبل الشركات مقابل إستخدام المنشآت، بلغ إجمالي الإختلافات التي لم يكن بالإمكان حسمها بين الجهات المعنية ٩٣,٦٣٢ دولار أمريكي. والجدير بالذكر أن هذه الإختلافات والتناقضات تمثل ما نسبته أقل من ١٪ من رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت TFUF المستلمة من قبل الحكومة اليمنية والتي ليست جوهرية وذات أهمية نسبية في سياق مبادرة اليمن حول الشفافية إلا أنه يتعين على المجلس النظر فيما إذا كان من اللازم القيام بالمزيد من التحقيقات في هذه الإختلافات

٨.٣ التدفقات المالية لعام ٢٠٠٦

٨.٣.١ لمحة شاملة

التدفقات المالية لعام ٢٠٠٦								
بيان التدفقات المالية	الجهات الحكومية دولار	الشركات دولار	صافي الإختلافات المبدئية دولار	التسويات والتعديلات		المبالغ بعد التسوية		الإختلافات التي لم تحسم دولار
				الجهات الحكومية دولار	الشركات دولار	الجهات الحكومية دولار	الشركات دولار	
منح الإنتاج	١٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)	١,٠٠٠,٠٠٠	-	١,١٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	-
منح التدريب	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-	-	-	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-
منح الدعم المؤسسي	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-	-	-	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-
منح دعم التنمية الإجتماعية	٦٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	(٥٠٠,٠٠٠)	٥٠٠,٠٠٠	-	١,١٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	-
منح التوقيع	-	-	-	-	-	-	-	-
الزيادة في الإسترداد	-	٥٨,٣٠٧,٩٠٠	(٥٨,٣٠٧,٩٠٠)	٥٨,٣٠٧,٩٠٩	-	٥٨,٣٠٧,٩٠٩	٥٨,٣٠٧,٩٠٠	٩
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	١,٣١٩,٠١٦	(١,٣١٩,٠١٦)	١,٣١٩,٠١٦	-	١,٣١٩,٠١٦	١,٣١٩,٠١٦	-
تسويات التدقيق	-	-	-	-	-	-	-	-
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	١,٥١٨,٢٨٤	١,٦٦٨,٣٥٥	(١٥٠,٠٧١)	-	-	١,٥١٨,٢٨٤	١,٦٦٨,٣٥٥	(١٥٠,٠٧١)
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	٣٤,٢٥٥,٥٥٨	٣٢,٩٧٠,٩٩٦	١,٢٨٤,٥٦٢	-	(٨٥٤,٩٠٠)	٣٤,٢٥٥,٥٥٨	٣٣,٨٢٥,٨٩٥	٤٢٩,٦٦٣
الإجمالي	**٣٩,٠٧٣,٨٤٢**	**٩٩,٠٦٦,٢٦٦**	**(٥٩,٩٩٢,٤٢٥)**	**٦١,١٢٦,٩٢٥**	**(٨٥٤,٩٠٠)**	**١٠٠,٢٠٠,٧٦٧**	**٩٩,٩٢١,١٦٦**	**٢٧٩,٦٠١**

٨.٣.٢ الاختلافات المبدئية

التدفقات المالية لعام ٢٠٠٦			
البيان	ما تم الإفصاح عنة من قبل		صافي الإختلافات المبدئية
	الجهات الحكومية دولار أمريكي	الشركات دولار أمريكي	دولار أمريكي
منح الإنتاج	١٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)
منح التدريب	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-
منح الدعم المؤسسي	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-
منح دعم التنمية الإجتماعية	٦٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	(٥٠٠,٠٠٠)
منح التوقيع	-	-	-
الزيادة في الإسترداد	-	٥٨,٣٠٧,٩٠٠	(٥٨,٣٠٧,٩٠٠)
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	١,٣١٩,٠١٦	(١,٣١٩,٠١٦)
تسويات التدقيق	-	-	-
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	١,٥١٨,٢٨٤	١,٦٦٨,٣٥٥	(١٥٠,٠٧١)
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	٣٤,٢٥٥,٥٥٨	٣٢,٩٧٠,٩٩٦	١,٢٨٤,٥٦٢
الإجمالي	**٣٩,٠٧٣,٨٤٢**	**٩٩,٠٦٦,٢٦٦**	**(٥٩,٩٩٢,٤٢٥)**

يبين الجدول أعلاه صافي الاختلافات الناتجة من عملية المطابقة للتدفقات بين الجهات المدرجة. كما يتضمن إجمالي صافي الإختلافات المبدئية إختلافات بين المدفوعات والمقبوضات المفصح عنها كما يلي:

	دولار أمريكي
تجاوزات المبالغ المدفوعه من قبل الشركات مقابل المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية	(٦١,٣٧٧,٨١٦)
تجاوزات المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية مقابل المبالغ المدفوعه من قبل الشركات	١,٣٨٥,٣٩١

٨.٣.٣ التدفقات المعدلة والاختلافات التي لم تحسم

بعد تصحيح النماذج وحسم بعض الاختلافات المبدئية وإثبات التعديلات على نماذج الإفصاح إلى أقصى حد ممكن، بلغ إجمالي الاختلافات التي يكن بالإمكان حسمها مع الجهات المعنية ٤٢٩,٦٦٣ دولار أمريكي. حيث تمثل هذه الإختلافات ما نسبة ١٪ من إجمالي التدفقات المالية المستلمة من الحكومة اليمنية. وتعتبر هذه الإختلافات غير جوهرية وليست ذات أهمية نسبية في سياق مبادرة اليمن حول الشفافية، وذلك بالرجوع إلى تعريف الأهمية النسبية التي حددها المجلس، إلا أنه يتعين على المجلس النظر فيما إذا كان من اللازم القيام بالمزيد من التحقيقات في هذه الإختلافات.

ويعود السبب في بقية الإختلافات والتناقضات التي لم يمكن حسمها بشكل كامل تقريباً إلى إفصاح الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية عن مقبوضات أقل من تلك المدفوعة والخاصة بضريبة اتفاقية المشاركة في الإنتاج من قبل شركة جنة هنت والتي تصل قيمتها إلى ١٥٠,٠٧١ دولار أمريكي. ويعود السبب في ذلك إلى عدم الاهتمام الكافي والخطأ في تصنيف المدفوعات من سنة إلى أخرى. وقد تم إبلاغ الشركة اليمنية للإستثمارات النفطية والمعدنية عن هذا الخطأ في التصنيف وطلبنا منها عمل تعديلات في هذا الشأن، إلا أنها لم تحسم.

وفي هذه المرحلة وبعد تعديل النماذج وحسم بعض الاختلافات المبدئية كانت الاختلافات التي لم تحسم على النحو التالي:

التدفقات المالية لعام ٢٠٠٦				
البيان	صافي الإختلافات المبدئية	التسويات والتعديلات		الإختلافات التي لم تحسم
		الجهات الحكومية	الشركات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
منح الإنتاج	(١,٠٠٠,٠٠٠)	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-
منح التدريب	-	-	-	-
منح الدعم المؤسسي	-	-	-	-
منح دعم التنمية الإجتماعية	(٥٠٠,٠٠٠)	٥٠٠,٠٠٠	-	-
منح التوقيع	-	-	-	-
الزيادة في الإسترداد	(٥٨,٣٠٧,٩٠٠)	٥٨,٣٠٧,٩٠٩	-	٩
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	(١,٣١٩,٠١٦)	١,٣١٩,٠١٦	-	-
تسويات التدقيق	-	-	-	-
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	(١٥٠,٠٧١)	-	-	(١٥٠,٠٧١)
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	١,٢٨٤,٥٦٢	-	(٨٥٤,٩٠٠)	٤٢٩,٦٦٣
الإجمالي	**(٥٩,٩٩٢,٤٢٥)**	**٦١,١٢٦,٩٢٥**	**(٨٥٤,٩٠٠)**	**٢٧٩,٦٠١**

يبين الجدول أعلاه صافي الاختلافات الناتجة من عملية المطابقة للتدفقات بين الجهات المدرجة. كما يتضمن إجمالي صافي الإختلافات المبدئية إختلافات بين المدفوعات والمقبوضات المفصح عنها كما يلي:

	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تجاوزات المبالغ المدفوعه من قبل الشركات مقابل المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية	(٦١,٣٧٧,٨١٦)	(١٥٠,٢٢٦)
تجاوزات المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية مقابل المبالغ المدفوعه من قبل الشركات	١,٣٨٥,٣٩١	٤٢٩,٨٢٧

وبعد الإنتهاء من عملية المطابقة, لاتزال هناك اختلافات لم تحسم في التالي:

- التدفقات النقدية الخاصة برسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت TFUFوالتي بلغ إجمالي الإختلافات التي لم يكن بالإمكان حسمها بين الجهات المعنية مبلغ ٤٢٩,٦٦٣ دولار أمريكي. والجدير بالذكر أن هذه الإختلافات والتناقضات تمثل ما نسبته ١٪ من إجمالي رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت TFUF المستلمة من قبل الحكومة اليمنية والتي ليست جوهرية وذات أهمية نسبية في سياق مبادرة اليمن حول الشفافية إلا أنه يتعين على المجلس النظر فيما إذا كان من اللازم القيام بالمزيد من التحقيقات في هذه الإختلافات
- إختلافات في التدفقات النقدية الخاصة بضريبة إتفاقية المشاركة في الإنتاج والتي تعود بشكل رئيسي إلى إفصاح الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية عن مقبوضات أقل من تلك المدفوعة من قبل شركة جنة هنت والتي تقدر بمبلغ ١٥٠,٠٧١ دولار أمريكي. ويرجع ذلك إلى عدم الاهتمام الكافي والخطأ في تصنيف المدفوعات من سنة إلى أخرى. وقد تم إبلاغ الشركة اليمنية للإستثمارات النفطية والمعدنية عن هذا الخطأ في التصنيف وطلبنا منها عمل تعديلات في هذا الشأن، إلا أنها لم تحسم.

٨.٤ التدفقات المالية لعام ٢٠٠٧

٨.٤.١ لمحة شاملة

التدفقات المالية لعام ٢٠٠٧								
بيان التدفقات المالية	الجهات الحكومية	الشركات	صافي الإختلافات المبدئية	التسويات والتعديلات		المبالغ بعد التسوية		الإختلافات التي لم تحسم
	دولار	دولار	دولار	الجهات الحكومية دولار	الشركات دولار	الجهات الحكومية دولار	الشركات دولار	دولار
منح الإنتاج	-	١,٠٠٠,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)
منح التدريب	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-	-	-	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-
منح الدعم المؤسسي	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	-
منح دعم التنمية الإجتماعية	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	-	-	-	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	-
منح التوقيع	٢,٧٥٥,٠٠٠	٢,٧٥٥,٠٠٠	-	-	-	٢,٧٥٥,٠٠٠	٢,٧٥٥,٠٠٠	-
الزيادة في الإسترداد	٣٧,٩٧٧,٣٥٢	٤٠,٠٣٥,٢٧٨	(٢,٠٥٧,٩٢٦)	٢,٠٥٧,٩٢٦	-	٤٠,٠٣٥,٢٧٨	٤٠,٠٣٥,٢٧٨	-
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	-	-	-	-	-	-	-
تسويات التدقيق	٢,٧٩٥,٠٣٣	٢,٧٩٥,٠٣٣	-	-	-	٢,٧٩٥,٠٣٣	٢,٧٩٥,٠٣٣	-
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	٢,٤٦٤,٩٦٨	٢,٢١٤,٨١٧	٢٥٠,١٥١	-	-	٢,٤٦٤,٩٦٨	٢,٢١٤,٨١٧	٢٥٠,١٥١
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	٣١,٥٥٢,١٨٩	٣١,١٥٠,٧٣٨	٤٠١,٤٥١	٣٩٠	(٣١٧,٩٩٠)	٣١,٥٥٢,٥٧٩	٣١,٤٦٨,٧٢٩	٨٣,٨٥٠
الإجمالي	٨٠,٨٤٤,٥٤٢	٨٣,٢٥٠,٨٦٦	(٢,٤٠٦,٣٢٤)	٢,٠٥٨,٣١٦	(٣١٧,٩٩٠)	٨٢,٩٠٢,٨٥٨	٨٣,٥٦٨,٨٥٧	(٦٦٥,٩٩٨)

٨.٤.٢ التدفقات الأولية

التدفقات المالية لعام ٢٠٠٧			
البيان	ما تم الإفصاح عنة من قبل		صافي الإختلافات المبدئية
	الجهات الحكومية دولار أمريكي	الشركات دولار أمريكي	دولار أمريكي
منح الإنتاج	-	١,٠٠٠,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)
منح التدريب	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-
منح الدعم المؤسسي	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	-
منح دعم التنمية الإجتماعية	٨٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	-
منح التوقيع	٢,٧٥٥,٠٠٠	٢,٧٥٥,٠٠٠	-
الزيادة في الإسترداد	٣٧,٩٧٧,٣٥٢	٤٠,٠٣٥,٢٧٨	(٢,٠٥٧,٩٢٦)
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	-	-
تسويات التدقيق	٢,٧٩٥,٠٣٣	٢,٧٩٥,٠٣٣	-
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	٢,٤٦٤,٩٦٨	٢,٢١٤,٨١٧	٢٥٠,١٥١
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	٣١,٥٥٢,١٨٩	٣١,١٥٠,٧٣٨	٤٠١,٤٥١
الإجمالي	٨٠,٨٤٤,٥٤٢	٨٣,٢٥٠,٨٦٦	(٢,٤٠٦,٣٢٤)

يبين الجدول أعلاه صافي الاختلافات الناتجة من عملية المطابقة للتدفقات المالية بين الجهات المدرجة خلال عام ٢٠٠٧. كما يتضمن إجمالي صافي الإختلافات المبدئية إختلافات بين المدفوعات والمقبوضات المفصح عنها كما يلي:

	دولار أمريكي
تجاوزات المبالغ المدفوعه من قبل الشركات مقابل المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية	(٣,١١٤,٣٨٣)
تجاوزات المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية مقابل المبالغ المدفوعه من قبل الشركات	٧٠٨,٠٥٩

٨.٤.٣ التدفقات المالية المعدلة والاختلافات التي لم تحسم بعد عمل المطابقة

وبعد بذل الكثير من الجهد للمطابقة بين الأرقام التي أفصحت عنها مبدئياً الجهات التي شملها عملنا، بما في ذلك الاجتماعات مع الشركات والجهات الحكومية، وحيث كنا نبلغ مجلس مبادرة الشفافية بالتقدم المحرز أسبوعياً، كانت التباينات التي لم تحسم كما يلي:

التدفقات المالية لعام ٢٠٠٧				
البيان	صافي الإختلافات المبدئية	التسويات والتعديلات		الإختلافات التي لم تحسم
		الجهات الحكومية	الشركات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
منح الإنتاج	(١,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	(١,٠٠٠,٠٠٠)
منح التدريب	-	-	-	-
منح الدعم المؤسسي	-	-	-	-
منح دعم التنمية الإجتماعية	-	-	-	-
منح التوقيع	-	-	-	-
الزيادة في الإسترداد	(٢,٠٥٧,٩٢٦)	٢,٠٥٧,٩٢٦	-	-
مدفوعات خاصة بتعديل الأسعار	-	-	-	-
تسويات التدقيق	-	-	-	-
ضرائب إتفاقيات المشاركة في الإنتاج	٢٥٠,١٥١	-	-	٢٥٠,١٥١
رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت	٤٠١,٤٥١	٣٩٠	(٣١٧,٩٩٠)	٨٣,٨٥٠
الإجمالي	**(٢,٤٠٦,٣٢٤)**	**٢,٠٥٨,٣١٦**	**(٣١٧,٩٩٠)**	**(٦٦٥,٩٩٨)**

يبين الجدول أعلاه صافي الاختلافات الناتجة من عملية المطابقة للتدفقات بين الجهات المدرجة. كما يتضمن إجمالي صافي الإختلافات المبدئية إختلافات بين المدفوعات والمقبوضات المفصح عنها كما يلي:

	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تجاوزات المبالغ المدفوعه من قبل الشركات مقابل المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية	(٣,١١٤,٣٨٣)	(١,٠٠٠,٠٠٣)
تجاوزات المبالغ المستلمة من قبل الجهات الحكومية مقابل المبالغ المدفوعه من قبل الشركات	٧٠٨,٠٥٩	٣٣٤,٠٠٥

تتمثل الاختلافات التي لم تحسم في التالي:

- إختلافات في التدفقات المالية الخاصة بمنح الإنتاج والتي تعود بشكل رئيسي إلى إفصاح إدارة الحسابات النفطية – وزارة النفط والمعادن عن مقبوضات أقل من تلك المدفوعة من قبل الشركات والتي تصل قيمتها إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي والتي كان بالإمكان حسمها من خلال نماذج الإفصاح التي لم تقدم بعد من قبل وزارة المالية، إلا أنها لم تحسم.

- أفصحت الشركة اليمنية للإستثمارات النفطية والمعدنية عن مقبوضات أكثر من تلك المدفوعة من قبل شركة جنة هنت والخاصة بضريبة إتفاقية المشاركة في الإنتاج والتي تقدر بمبلغ ٢٥٠,١٥١ دولار أمريكي. ويعود السبب في ذلك إلى عدم الاهتمام الكافي والخطأ في تصنيف المدفوعات من سنة إلى أخرى. وقد تم إبلاغ الشركة اليمنية للإستثمارات النفطية والمعدنية عن هذا الخطأ في التصنيف وطلبنا منها عمل تعديلات في هذا الشأن، إلا أنها لم تحسم.

- بعد الإنتهاء من عملية المطابقة الخصة برسوم التعرفة المدفوعة من قبل الشركات مقابل إستخدام المنشآت، بلغ إجمالي الإختلافات التي لم يكن بالإمكان حسمها بين الجهات المعنية ٨٣,٨٥٠ دولار أمريكي. والجدير بالذكر أن هذه الإختلافات والتناقضات تمثل ما نسبته أقل من ١٪ من رسوم التعرفة مقابل إستخدام المنشآت TFUF المستلمة من قبل الحكومة اليمنية والتي ليست جوهرية وذات أهمية نسبية في سياق مبادرة اليمن حول الشفافية إلا أنه يتعين على المجلس النظر فيما إذا كان من اللازم القيام بالمزيد من التحقيقات في هذه الإختلافات

٩. المعوقات والتوصيات

٩.١ الوقت المناسب للمطابقة

أثبتت عملية المطابقة وجود صعوبات ومعوقات في إنجازها لعدد من الأسباب، أهمها هو الوقت الزمني بين الفترات الخاضعه لعملية المطابقة وبدء الشركة الإستشارية في المطابقة. فعلى سبيل المثال :

- في بعض الحالات لم تعد بعض الشركات العاملة في اليمن في عام ٢٠٠٥ موجودة عن البدء في عملية المطابقة. كما أنه أصبح من الصعب الحصول على بعض المبررات والتفسيرات من الموظفين العاملين في عام ٢٠٠٥ نتيجة لتغيير في الطاقم منذ تلك الفترة.
- إنقضاء الوقت يجعل من الصعب الوصول إلى بعض من الوثائق والمستندات المؤيدة لعمليات تمت في عام ٢٠٠٥. كما أن سياسيات حفظ الوثائق الخاصة ببعض الجهات لا تستلزم الإحتفاظ بالوثائق لحين وقت البدء بعملية المطابقة.
- وفي حال تم نشر تقرير المطابقة الأول الخاصة بمبادرة الشفافية على العامة، سيكون من المتوقع أن يتساءل القراء: لماذا لم تكن الفترات الخاضعة لعملية المطابقة حديثة.

لذلك نوصي المجلس اليمني للشفافية بالقيام بجعل عملية المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية حديثة ومتعلقة بفتره زمنية حديثة. ويتعين على المجلس أن وضع مقياس، على سبيل المثال، يتوجب إنجاز عملية المطابقة في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية المراد وضعها ضمن المبادرة.

٩.٢ أساس المحاسبة النقدية

تم إهدار الكثير من الوقت والجهد المطلوبين في سبيل حسم الاختلافات التي نشأت في نماذج الإفصاح المقدمة من الشركات التي قامت بإستخدام أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي لغرض إستكمال البيانات بحسب التعليمات الواردة في النماذج. ونحن على علم بأنه يتم الإفصاح عن البيانات المالية للشركات بناءاً على أساس الاستحقاق وهو من الأمور البديهية، في الحين الذي لا تتناسب هذه البيانات مع متطلبات الإفصاح الخاصة بمبادرة الشفافية والتي قد تم البت فيها من قبل المجلس.

لذلك نوصي، فيما يتعلق بعمليات المطابقة في المستقبل، بأن يُطلب من ممثلي الشركات في المجلس الاتصال المباشر مع الموظفين في الشركات الأخرى المدرجة ضمن المبادرة لغرض التأكيد على ضرورة الإفصاح عن التدفقات المالية بإتباع الأساس النقدي عن عملية إستكمال نماذج الإفصاح الخاصة.

٩.٣ مصفاة مأرب

باتت كميات النفط الخام المحولة إلى مصافي مأرب غير واضحة بشكل كامل. بالإضافة إلى عدم تعاون مصافي مأرب ومشاركتها في عملية المطابقة، الأمر الذي جعل إمكانية الحصول على توضيحات وتفسيرات بتلك التدفقات غير ممكنة. وعوضاً عن ذلك تم تقديم بيانات غير مباشرة عن تلك التدفقات من المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، والتي تعتبر الشركة الأم الشركة اليمنية لتكرير النفط.

وتمثلت الصعوبات والمعوقات في التالي:

١. وجوب الفهم بطريقة أفضل لكيفية قياس كميات النفط الخام المحولة إلى المصفاة. حيث لا يمكن معرفة النقطة التي من خلالها يتم إنتقال كافة المنافع والمخاطر المتعلقة بتلك الكميات إلى الجهة المستلمة. هذا بالإضافة إلى عدم المعرفة فيما إذا كانت تتم عمليات قياس كميات النفط الخام المحولة بإستخدام عداد قياس مستقل في كل من قطاع مأرب – ١٨ والشركة اليمنية لتكرير النفط.

٢. تم إبلاغنا بقيام كل من شركة صافر لإستكشاف وإنتاج النفط والشركة اليمنية لتكرير النفط بعمل مطابقات شهريه للكميات المحولة إلى مصافي مأرب وغيرها من المسائل الأخرى, غير أنا مصدر تقارير تلك المطابقات غير واضحة.

٣. بالإضافة إلى ما ورد, تم إبلاغنا بأنة يتم تحويل كميات من النفط الخام إلى مصافي مأرب تزيد عن حاجتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود فائض في تلك الكميات وإرجاعها إلى قطاع مأرب – ١٨. حيث أن الآلية المتبعة باتت غير واضحة حتى بالنسبة للكميات المعادة إلى قطاع مأرب، مما يجعل التفسير يبدو غير مألوف.

لذلك نوصي المجلس بالتحقيق في هذه المسألة بغية تحسين عملية الشفافية في الإفصاح عن التدفقات بين كل من قطاع مأرب – ١٨ ومصافي مأرب.

٩.٤ شركة النفط والغاز النمساوية OMV

قامت شركة النفط والغاز النمساوية OMV بتقديم بيانات إلى سكرتارية المجلس، والتي لم تكن مكتوبة على نماذج الإفصاح المعتمدة من قبل المجلس حيث لا تتضمن تلك البيانات المقدمة كافة المعلومات المتطلب الحصول عليها ضمن عملية المطابقة. وقد تم إبلاغ شركة النفط والغاز النمساوية OMV بهذه المسألة ولكنها لم تمتثل لطلبات كل من المجلس والشركة الإستشارية بتقديم بياناتها في نماذج الإفصاح المعتمدة.

لهذا نوصي بأن يؤكد المجلس لكافة الجهات المدرجة ضمن المبادرة اليمنية في مجال الصناعات الإستخراجية على أهمية إستخدام نماذج الإفصاح المعتمدة لغرض توفير البيانات الخاصة بعملية المطابقة.

٩.٥ إرسال النماذج إلى الشركة المطابقة

في عدد قليل من الحالات قامت الشركات بتقديم نماذج الإفصاح إلى سكرتارية المجلس بدلاً من إرسالها إلى الشركة الإستشارية والتي تقوم بعملية المطابقة. حيث ومن المهم لسلامة عملية المطابقة أن يتم إرسال نماذج الإفصاح مباشرة إلى الشركة المطابقة.

لذلك نوصي بأن تؤكد التعليمات الخاصة بعمليات المطابقة اللاحقة على ضرورة إرسال بيانات نماذج الإفصاح مباشرة من الجهات المدرجة إلى الشركة الإستشارية المستقلة التي ستقوم بعملية المطابقة.

٩.٦ التأخر في إستكمال نماذج الإفصاح

تأخرت مهمة إنجاز عملية المطابقة نتيجة لعدم إلتزام بعض الجهات المشاركة في المبادرة في إعادة نماذج الإفصاح المستكملة الخاصة بها ضمن الإطار الزمني المطلوب.

نوصي بأن:

أ. يقوم المجلس، وبالمناقشة مع أصحاب المصلحة في المبادرة، بوضع جدول زمني لعملية المطابقة بمعنى أن يتم الاتفاق على أن يكون الجدول الزمني واقعياً عموماً.

ب. يقوم المجلس، وبالمناقشة مع وزارة المالية، بتسريع عملية إستكمال نماذج الإفصاح وإعادتها إلى الشركة المطابقة.

٩.٧ بيانات حكومية ناقصة

وجدت دائرة تسويق النفط الخام التابعة للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز صعوبة في الإفصاح عن الكميات الخاصة بالحكومة اليمنية والمؤسسة من النفط الخام المصدرة وكذلك الكميات المحولة إلى المصافي على مستوى كل شحنة. وبدلاً من ذلك تم الإفصاح عن الكميات والقيم الواردة في نماذج الإفصاح على أساس شهري. الأمر الذي أدى إلى صعوبة في تحديد الاختلافات ومعرفة مصدرها في القطاعات المدرجة ضمن عملية المطابقة.

ووجدت إدارة الحسابات النفطية في وزارة النفط والمعادن أيضاً صعوبة في العودة إلى الأرشيف الخاص بالوثائق والمستندات المؤيدة لبعض للتدفقات المالية الخاصة بمدفوعات إسترداد النفط، ومدفوعات تعديل الأسعار ومدفوعات منح الإنتاج، حيث تم إحالة المسائلة إلى وزارة المالية.

نوصي بأن:

أ. يؤكد المجلس للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز على الإحتفاظ بسجلات مفصلة لكميات النفط الخام لتسهيل الرجوع إليها.

ب. يؤكد المجلس لكافة الجهات الحكومية على أهمية وجود أرشفة ملائمة بحيث يمكن الرجوع إلى الأرقام الواردة والمفصح عنها بسهولة.

والجدير بالذكر أنه كان من الممكن تجنب هذه المعوقات والصعوبات في حال تم تنفيذ عملية المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية بسرعة أكبر بعد نهاية الفترة المحاسبية ذات الصلة (التوصية ٩.١).

٩.٨ تدقيق البيانات الخاصة بالحكومة

بالرجوع إلى متطلبات المصادقة في مبادرات الشفافية، يتطلب على الجهات الحكومية المشاركة توفير مصادقات من قبل مراجعي الحسابات فيما إذا تم تدقيق البيانات المقدمة لغرض عملية المطابقة، وبناءاً علية تمت مطالبة الجهات الحكومية بتوفير مثل هذا التأكيد، ولم نتلقى أي تأكيد.

لذلك، نوصي المجلس بمراجعة مسائلة تدقيق بيانات الجهات الحكومية مع الإشارة إلى المعيار رقم ٢ الخاص بمبادرات الشفافية.

١٠. الملاحق

١٠.١ خطابات التأكيد من الشركات

١٠.٢ مصادقات مدققي الحسابات المستلمة

١٠.٣ القوائم المالية المدققة المستلمة

١٠.٤ الشروط المرجعية الخاصة بالمطابقة

١٠.١ الملحق " أ " – خطابات التأكيد من الشركات

أثناء القيام بعملية المطابقة، فقد طلبنا من إدارة كل شركة مدرجة ضمن المبادرة تقديم خطاب للتأكيد على صحة البيانات الواردة في نماذج الإفصاح ومدى موافقتها مع القوائم المالية الخاصة بها، وقد تم ترجمة نص كتاب التأكيدات في الصفحة التالية. وفي هذا الصدد، فقد وردت الردود من الشركات على النحو التالي:

إسم الشركة	تم إستلام خطاب التأكيدات
شركة دوف إنيرجي يمن المحدودة	لا
شركة دي إن أو يمن	نعم
شركة كالفالي بتروليوم (سايبرس) المحدودة	لا
شركة اوكسيدنتال يمن (قطاع س-١)	لا
شركة كنيديان نكسن بتروليوم يمن	نعم
شركة كنيديان نكسن شرق الحجر المحدودة	نعم
شركة توتال يمن	لا
شركة او ام في (يمن قطاع س-٢)	لا
شركة جنة هنت	نعم
شركة صافر لإستكشاف وإنتاج النفط	لا
الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية	لا
شركة كي إن أو سي يمن المحدودة	نعم

قامت ستة شركات بالرد وتوفير خطاب التأكيدات من أصل ١٢ شركة ولم ترد الستة شركات الباقية.

حيث وأن هذه الخطابات المستلمة ملزمة كل على حدة.

فيما يلي نص خطاب التأكيدات المطلوب من الشركات توفيره والتوقيع عليه:

[تطبع على الورق الرسمي الخاص بالشركة]
[التاريخ]

شركة هارت نرس
اولد كوتش هاوس ،
الطريق الجنوبي،
ثايم ، أوكسفوردشاير ،
OX٩ ٢ED ، المملكة المتحدة

السادة المحترمين

مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن (YEITI)

فيما يتعلق بالمطابقة التي يتم القيام بها لصالح المجلس اليمني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن، فإننا نؤكد على التالي:

١. قد أفصحنا كلياً، في نماذج الإفصاح المعادة إليكم، عن المبالغ المالية المدفوعة و / أو التي استلمناها في الأعوام التقويمية ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وفيما يتعلق بالتدفقات المالية المحددة من قبل المجلس؛

٢. تم الإفصاح عن المبالغ الواردة في نماذج الإفصاح من واقع دفاتر وسجلات [اسم الشركة] التي شكلت الأساس لإعداد القوائم المالية التي تشمل تلك الفترة؛ وتتوافق المبالغ الواردة في النماذج مع القوائم المالية الخاصة بكل منها، وقد تم تقديم نسخ منها لكم؛

٣. [إذا أفصحت الجهة عن تدفقات عينية (تدفقات النفط الخام] يستند عدد البراميل التي استخرجت نيابة عن الحكومة اليمنية أو المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز على سجلات ميناء التصدير حيث وتتوافق هذه البيانات مع القوائم المالية.

ونؤكد أن التأكيدات المذكورة أعلاه تمت بناءاً على أساس إستفسارات الإدارة الشاملة وكذلك الموظفين ذوي المعرفة والخبرة ذات الصلة، بما في ذلك الرجوع إلى الوثائق والمستندات المؤيدة إذا اقتضى الأمر، بحيث تكون كافية ومرضية بحيث نتمكن وبشكل سليم التأكيد على كافة البيانات المقدمة من قبلنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

[وقع بموجب قرار من مجلس الإدارة]

١٠.٢ الملحق "ب"– مصادقات مدققي الحسابات المستلمة

بموجب المعيار رقم ٢ في متطلبات مبادرة الشفافية، فقد طلبنا من إدارة كل شركة مدرجة ضمن المبادرة تقديم مصادقة مستقلة من قبل المدقق الخارجي لحسابات تلك الشركة تؤكد فيها فيما إذا تم تدقيق القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية في كل من الأعوام الثلاثة.

هذا بالإضافة إلى طلب من المدقق بالتأكيد على أن البيانات المقدمة في نماذج الإفصاح تتوافق مع القوائم المالية المدققة، أو توضيح مادون ذلك.

إسم الشركة	هل تم تدقيق البيانات المالية للشركة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية؟			تم إستلام مصادقة المدقق الخارجي
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
شركة دوف إنيرجي يمن المحدودة	نعم	نعم	نعم	لا
شركة دي إن أو يمن – قطاع ٣٢	نعم	نعم	نعم	لا
شركة دي إن أو يمن – قطاع ٤٣	نعم	نعم	نعم	لا
شركة كالفالي بتروليوم (سايبرس) المحدودة	لم تسلم	لم تسلم	لم تسلم	لا
شركة اوكسيدنتال يمن (قطاع س–١)	نعم	نعم	نعم	لا
شركة كنيديان نكسن بتروليوم يمن				نعم
شركة كنيديان نكسن شرق الحجر المحدودة				نعم
شركة توتال يمن				نعم
شركة او ام في (يمن قطاع س–٢)	لم تسلم	لم تسلم	لم تسلم	لا
شركة جنة هنت	*	*	*	نعم
شركة صافر لإستكشاف وإنتاج النفط	نعم	نعم	نعم	نعم
الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية				لا
شركة كي إن أو سي يمن المحدودة	لا ينطبق	لا ينطبق	لم تسلم	لا

ملاحظة

" **نعم بالخط المائل**" تشير إلى أنة تم تدقيق البيانات المالية للشركة بموجب معايير التدقيق الدولية

"*" تشير إلى أن الشركة رفضت تقديم نسخ من قوائمها المالية المدققة

"**لم تسلم**" تشير إلى أننا في انتظار نسخ من القوائم المالية المدققة

"**لا ينطبق**" تشير إلى أن الشركة ليس لديها عمليات أو أي قوائم مالية في ذلك العام

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تلقي أي تأكيد أو مصادقة من قبل مدققي الحسابات فيما يتعلق بالجهات الحكومية.

١٠.٣ الملحق "ج"– القوائم المالية المدققة المستلمة

تم الطلب من الشركات المشاركة في المبادرة بتوفير نسخ من قوائمها المالية المدققة. ويبين الجدول التالي تلك القوائم التي تم استلامها بوضع (✓) وفيما إذا كان تقرير المدقق الخارجي المستقل متحفظ أم لا .

إسم الشركة	هل يوجد تحفظ في البيانات المالية للشركة وفقاً لتقرير المراجع الخارجي المستقل؟		
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
شركة دوف إنيرجي يمن المحدودة	✓	✓	✓
شركة دي إن أو يمن – قطاع ٣٢	✓ متحفظ بإستثناء	✓	✓
شركة دي إن أو يمن – قطاع ٤٣	✓ متحفظ بإستثناء	✓	✓
شركة كالفالي بتروليوم (سايبرس) المحدودة	لم تسلم	لم تسلم	لم تسلم
شركة اوكسيدنتال يمن (قطاع س–١)	✓	✓	✓
شركة كنيديان نكسن بتروليوم يمن	لم تسلم	لم تسلم	لم تسلم
شركة كنيديان نكسن شرق الحجر المحدودة	لم تسلم	لم تسلم	لم تسلم
شركة توتال يمن	لم تسلم	لم تسلم	لم تسلم
شركة او ام في (يمن قطاع س–٢)	لم تسلم	لم تسلم	لم تسلم
شركة جنة هنت	*	*	*
شركة صافر لإستكشاف وإنتاج النفط	لا ينطبق	✓	✓
الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية	✓	✓ متحفظ بإستثناء	✓ متحفظ بإستثناء
شركة كي إن أو سي يمن المحدودة	لا ينطبق	لا ينطبق	لم تسلم

ملاحظة

"*" تشير إلى أن الشركة رفضت تقديم نسخ من قوائمها المالية المدققة

"**لم تسلم**" تشير إلى أننا في انتظار نسخ من القوائم المالية المدققة

"**لا ينطبق**" تشير إلى أن الشركة ليس لديها عمليات أو أي قوائم مالية في ذلك العام

١٠.٤ الملحق "د"– الشروط المرجعية الخاصة بالمطابقة

يكون لدى الشركة المحاسبية نطاق العمل و / أو الشروط المرجعية التالية :

١. تقوم شركة المحاسبة بالاطلاع على صيغ التقارير التي وضعها المجلس وتقديم ملاحظاتها في المرفق رقم (٢) بشأن ما إذا كانت:

أولاً: البيانات المقدمة في نماذج الإفصاح ستكون كافية لضمان أن نشر التقرير النهائي الخاص بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن سوف يكون شاملاً ومفهوماً.

ثانياً: نماذج الإفصاح تتفق مع فئات الدفع المحددة بوضوح في اتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

ثالثاً: مستوى الأهمية النسبية معقولاً. بمعنى، أن النقطة التي تتحدد عندها الاختلافات بين نماذج الإفصاح الخاصة بالحكومة وبالشركات تعتبر اختلافات أو عناصر غير مرضية لأغراض هذه المهمة. وفيما يتعلق بهذه المهمة، اعتبر المجلس أن الأهمية النسبية للاختلافات أو العناصر غير المرضية بالنسبة لأية فئة دفع هو أن يكون الرقم المفصح عنه من الحكومة أعلى أو أقل بنسبة تزيد على ٥ ٪ مقارنة مع ذلك الذي أفصحت عنه الشركة.

رابعاً: نماذج الإفصاح تشمل كافة التدفقات المالية والعينية التي تخض للتالي:

أ. أحكام اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الخاصة بكل شركة

ب. الاتفاق المبرم، إن وجد، بين وزارة النفط والمعادن والشركات.

يجب أن تقوم شركة المحاسبة بإعداد بنية التقرير النهائي (باللغتين الانكليزية والعربية) وذلك بمساهمة من المجلس وباقتراح لقرار المجلس وتأكيده. وأن تسعى شركة المحاسبة بعد ذلك للحصول على إشعار رسمي من المجلس بحيث يوافق كافة أعضاء المجلس على بنية التقرير النهائي.

٢. سيتم إرسال نماذج الإفصاح الخاصة بكل الشركات والتي أعدتها الحكومة حول المدفوعات / المخصصات التي استلمتها الحكومة من الشركات والمستندة على السجلات الحكومية, سيتم إرسالها مباشرة إلى شركة المحاسبة.

٣. سيتم أيضاً تسليم نماذج الإفصاح التي أعدتها كل من الشركات حول المدفوعات / المخصصات التي تمت تأديتها إلى الحكومة, سيتم تسليمها مباشرة إلى شركة المحاسبة.

٤. خلال الأسبوع الأخير من شهر آذار / مارس ٢٠١٠ أو بعد التوقيع على عقد المهمة، سيتم عقد اجتماع أولي في صنعاء بين شركة المحاسبة والمجلس لمناقشة نطاق العمل والصعوبات التي قد تواجه شركة المحاسبة .

٥. وسوف تدرس شركة المحاسبة بعد ذلك كافة نماذج الإفصاح لتحديد أي اختلافات (مبالغ الأموال وحجم الإنتاج) بين نماذج رفع التقارير التي عبأتها كل من الحكومة والشركات.

٦. وبما أنه يتم تحديد الاختلافات الجوهرية على النحو المحدد في الجزء أ.١ (ثالثاً) أعلاه ، ستقدم شركة المحاسبة هذه الاختلافات للفت انتباه الجهات المفصحة ذات الصلة (كل من الحكومة والشركات الفردية) التي سيطلب منها بعد ذلك تقديم وثائق مؤيدة عن الأرقام التي أفصحت عنها (نسخ من أوامر الدفع إلى) لكي يمكن العثور على وسيلة لتحقيق المطابقة. وستحدد شركة المحاسبة موعد اجتماعات توضيح مع الجهات المفصحة ذات الصلة إذا اقتضى الأمر للمساعدة في عملية المطابقة، وسوف تبقي المجلس على علم بمثل هذه الاجتماعات وستحتفظ بمحاضر الاجتماعات.

٧. وعند الانتهاء من تحقيق المطابقة بين كافة التقارير، تقوم شركة المحاسبة بإعداد التقرير النهائي الخاص بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن ("التقرير") والذي يجب أن يتألف مما تمت عليه عملية المطابقة من المدفوعات / المخصصات التي تم تأديتها إلى الحكومة اليمنية من الشركات ومما تمت عليه عملية المطابقة من الإيرادات / المخصصات التي استلمتها الحكومة من الشركات للفترات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ التي تفصّل فئات الدفع على الأساس المجمع للشركة. كما ينبغي أن يُرفق التقرير النهائي برأي شركة المحاسبة بـــ:

أ. الأهمية النسبية أو عدم جوهرية الاختلافات الموجودة في، أو بين أو من بين نماذج الإفصاح؛

ب. كيف تمت عملية المطابقة بين الاختلافات أو تسويتها؛

ج. اكتمال البيانات فيما يتعلق بالحضور الكامل للشركات في القطاعات ذات الصلة ، و

د. دقة وشمولية كافة نماذج الإفصاح المعبأة التي تم استلامها.

يجب أن يتم سرد قائمة بأسماء الشركات التي تفصح وتفشل في الإفصاح وتحديدها بحسب الإفصاح أو عدمه في التقرير النهائي

٨. يجب أن تقدم شركة المحاسبة التقرير الخاص بها وتسلمه للمجلس ضمن الإطار الزمني وفقاً للجدول الزمني المنصوص عليه في الملحق"٣".

٩. يجب أن تراعي شركة المحاسبة السرية والخصوصية تجاه كافة الأطراف، والبيانات التي أفصحت عنها، باستثناء ما هو مطلوب الكشف عنه تمشياً مع هذه الشروط المرجعية، و / أو أي متطلبات أخرى وافق عليها كافة أعضاء المجلس. هذا ويجب أن يحافظ شرط السرية والخصوصية على إتمام أداء شركة المحاسبة للعقد الذي أبرمته مع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في اليمن.

١٠. يجب أن تتألف متطلبات الإفصاح الخاصة بشركة المحاسبة مما يلي :

أ. ملاحظات على مسودة نماذج الإفصاح بالإضافة إلى السعي والحصول على موافقة المجلس الرسمية على نماذج الإفصاح النهائية, على النحو المنصوص عليه في النقطة ١ أعلاه،

ب. الاجتماعات المنتظمة مع المجلس لإحاطته علماً بآخر التطورات حسب الطلب (في صنعاء ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك)، و

ج. تقرير شركة المحاسبة، على النحو المنصوص عليه في النقاط ٧ و ٨ و ٩ المذكورة أعلاه.